العولمة الاقتصادية بين الانفتاح والحمائية: دراسة تحليلية في التحولات السياسية والاقتصادية للنظام الدولي المعاصر

المؤلف

الوليد بن زيد بن محمد المغربي

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32534

الترقيم الدولي : 978-977-95-5011-4

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1
الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... 4
مقدمة..... 5
المشكلة البحثية والتساؤلات البحثية..... 5
أهمية الدراسة 7
أهداف الدراسة..... 7
المنهجية 8
الفصل الثاني الدراسات السابقة..... 9
الفصل الثالث الإطار النظري..... 34
أولًا- مفهوم ظاهرة العولمة..... 35
ماهية العولمـة 35
جذور مفهوم العولمة 41
أشكال العولمة..... 43
العولمة بين التأييد والمعارضة 44
العولمة والحداثة 46
أهداف العولمة..... 48
العولمة الاقتصادية..... 49
سمات العولمة الاقتصادية 54
مراحل التنافس الدولي وتطور العولمة الاقتصادية..... 55
ثانيًا- مفهوم الحمائية..... 58
تعريف الحمائية التجارية..... 58
تطور الحمائية التجارية..... 59
دوافع تبني سياسة الحماية التجارية 61
رواد الفكر الحمائي وتطور أطروحات الحماية التجارية..... 63
السمات الرئيسة للسياسات التجارية الحمائية..... 67
أشكال الحمائية الجديدة 68

انتشار الحمائية الجديدة والسياق الدولي 68
التداعيات الاقتصادية للسياسات الحمائية 70
تعريف الانفتاح الاقتصادي 71
خصائص الانفتاح الاقتصادي 72
ثالثًا- مفهوم النظام الدولي 73
تعريف النظام الدولي 73
تصنيف القوة السياسية في النظام الدولي 74
تطور النظام الدولي 75
النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين 77
مؤشرات تغير النظام الدولي 78
تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد 79
خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد 80
الفصل الرابع المنهجية وتحليل النتائج 82
المنهجية 83
المنهج التحليلي 83
أدوات جمع المعلومات 84
تحليل النتائج 85
أولًا- أبعاد العولمة الاقتصادية 85
آثار العولمة أمام الدول النامية 85
المتغيرات العالمية المرتبطة بالعولمة 85
انعكاسات الثورة التقنية 85
المشكلات الناجمة عن العولمة 86
أولًا- لمحة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي 86
ثانيًا- تأثير العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية 88
ثالثًا- دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في تعزيز الانفتاح 91
صندوق النقد الدولي ودوره في ترسيخ العولمة الاقتصادية 91
دور منظمة التجارة العالمية في الانفتاح التجاري 93

مبادئ منظمة التجارة العالمية 93
دور المنظمة في تنظيم التجارة العالمية 95
رابعًا- التكتلات والعولمة الاقتصادية والتأثير الدولي 98
خامسًا- تزايد السياسات الحمائية 100
الاتحاد الأوروبي في مواجهة سياسات ترامب 100
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 104
النتائج 105
التوصيات 107
نموذج عمل مقترح لتحجيم ضرر الحمائية في ظل العولمة 108
مراجع 110
المراجع الأجنبية 114

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة

شهد النظام الدولي المعاصر تحولات عميقة في ظل تصاعد العولمة الاقتصادية التي تقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، وتكامل الأسواق، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. وقد ارتبطت هذه التحولات بموجات متباينة من الانفتاح التجاري وتحرير الأسواق مقابل صعود تيارات حمائية تسعى إلى فرض قيود لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة العالمية؛ هذا التناقض بين الانفتاح والحمائية أصبح أحد أبرز ملامح الاقتصاد العالمي خاصة في ظل الأزمات المالية والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على استقرار النظام الاقتصادي الدولي.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية معمقة لفهم الأبعاد السياسية والاقتصادية لهذه التحولات، والكشف عن انعكاساتها على التوازنات الدولية. فالجدل بين أنصار الانفتاح الداعي إلى تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار العابر للحدود، وبين مؤيدي الحمائية الساعين إلى حماية القطاعات المحلية وضبط التدفقات الاقتصادية، يشكل نقطة محورية لفهم مسارات العولمة الاقتصادية في المرحلة الراهنة.

المشكلة البحثية والتساؤلات البحثية

تتسم العولمة الاقتصادية في العقود الأخيرة بالتذبذب بين اتجاهين متعارضين؛ الانفتاح الاقتصادي الذي يدعم تحرير الأسواق والتبادل الحر، والحمائية التي تتبناها بعض الدول لحماية مصالحها الوطنية في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل الأزمات المالية، الحروب التجارية، وغيرها؛ هذا التباين يثير إشكالية عميقة حول مستقبل النظام الاقتصادي والسياسي الدولي، ويطرح تساؤلات عن قدرة النظام العالمي على تحقيق التوازن بين مقتضيات التكامل الاقتصادي ومتطلبات السيادة الوطنية؛ ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في محاولة فهم كيف تؤثر التحولات بين الانفتاح والحمائية على استقرار

النظام الدولي المعاصر وما انعكاساتها على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول ويكون التساؤل الرئيسي للدراسة هو" **كيف تؤثر التحولات بين الانفتاح الاقتصادي والحمائية على طبيعة العولمة الاقتصادية واستقرار النظام الدولي المعاصر؟**"

وكانت التساؤلات الفرعية كالتالي:

1. ما الحمائية وتداعيتها الاقتصادية؟
2. ما أشكال العولمة وأبرز سمات العولمة الاقتصادية في النظام الدولي المعاصر؟
3. ما دور المؤسسات الاقتصادية الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) في إدارة التوازن بين الانفتاح والحمائية؟
4. ما انعكاسات تصاعد الحمائية على العلاقات التجارية والتنافسية بين القوى الاقتصادية الكبرى (كالولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي)؟
5. إلى أي مدى يمكن تحقيق صيغة وسطية تسمح بالتعايش بين الانفتاح الاقتصادي ومتطلبات الحمائية لضمان استقرار النظام الدولي؟

أهمية الدراسة

1- الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات المعرفية المتعلقة بالعولمة الاقتصادية عبر تقديم تحليل متوازن يجمع بين المنظورين السياسي والاقتصادي. كما تساهم في سد الفجوة البحثية المتمثلة في قلة الدراسات التي تربط بين ظاهرتي الانفتاح والحمائية كوجهين متناقضين، لكنها متكاملين، في تشكيل النظام الدولي المعاصر.

2- الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم رؤى تساعد صناع القرار، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، على صياغة سياسات اقتصادية متوازنة تقلل من مخاطر الحمائية المفرطة، وتستفيد في الوقت نفسه من فرص الانفتاح. كما تتيح هذه النتائج للمنظمات الإقليمية والدولية أدوات لفهم أعمق لديناميات الاقتصاد العالمي، بما يمكنها من تطوير استراتيجيات مواجهة التحديات الراهنة مثل الأزمات المالية والتجارية.

أهداف الدراسة

1. تحليل مفهوم العولمة الاقتصادية من منظور الانفتاح والحمائية وتوضيح التباين بينهما.
2. دراسة العوامل السياسية والاقتصادية التي تدفع بعض الدول إلى تبني سياسات حمائية مقابل أخرى منفتحة.
3. تقييم انعكاسات الانفتاح والحمائية على استقرار النظام الاقتصادي الدولي.
4. الكشف عن دور المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في موازنة هذه التحولات.
5. تقديم مقترحات عملية لصياغة سياسات اقتصادية دولية أكثر توازناً بين حماية المصالح الوطنية وتعزيز التكامل العالمي.

المنهجية

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي أحد المناهج البحثية في حقل العلاقات الدولية؛ وهو عملية تعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل وبتعبير آخر هو تعريف وتقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية وجديدة، والمنهج التحليلي يتخذ أشكالًا ومستويات مختلفة تبعًا لطبيعة ذلك الموضوع، وفي هذا المجال لابد من التمييز بين أسلوب الاستقراء وأسلوب الاستنباط، حيث شير الاستقراء إلى كيفية الانتقال من الخاص إلى العام، أما الاستنباط فيشير للانتقال من العام إلى الخاص.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

دراسة (هند خلف كمال الدين شيبة، 2023)، بعنوان: (أثر العولمة الاقتصادية على استراتيجيات تصميم العملية الإنتاجية بفروع الشركات متعددة الجنسيات في مصر)

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر العولمة الاقتصادية على استراتيجيات تصميم العملية الإنتاجية بفروع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مصر، حيث إن التحديات المرتبطة بالعولمة لا بد أن تنعكس على سياسات واستراتيجيات الإنتاج، بما يفرض على هذه الشركات إجراء تعديلات تتناسب مع بيئة الدول المضيفة. وتطرح الدراسة إشكالية أساسية تتعلق بمدى اعتماد الشركات على استراتيجيات موحدة يتم وضعها في المقرات الرئيسية لتطبق على جميع الفروع، مقابل منح مديري الفروع قدرًا من المرونة لتكييف تلك الاستراتيجيات وفق خصوصية الأسواق المحلية.

وقد أجريت الدراسة على 122 فرعًا لشركات متعددة الجنسيات تعمل في القطاع الصناعي المصري، وتحديدًا في القطاعات الدوائية والغذائية والكيماوية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستعينةً بأسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل متوازن للقطاعات.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

وجود تأثير جوهري لأبعاد العولمة الاقتصادية على استراتيجيات تصميم العملية الإنتاجية، ويتجلى ذلك بشكل خاص في استراتيجية الجودة، واستراتيجية تصميم المنتجات، واستراتيجية الموقع، واستراتيجية البحث والتطوير.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1- ضرورة تعزيز وعي الشركات متعددة الجنسيات بأهمية بناء علاقات قوية مع الدول المضيفة.

2- العمل على تزويدها بالمعلومات والسياسات الإنتاجية الكفيلة بتمكين فروعها من تطوير استراتيجيات أكثر توافقًا مع السياقات المحلية.

دراسة (محمد محروس، 2023)، بعنوان: (أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر خلال الفترة 1970 – 1981)

سعى هذا البحث إلى دراسة أثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي المصري خلال الفترة (1970 – 1981)، وذلك من خلال رصد انعكاسات هذه السياسة على معدلات النمو، وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية في تلك المرحلة، إضافة إلى الوقوف على أبرز الإيجابيات والسلبيات التي صاحبت تطبيق الانفتاح الاقتصادي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالانفتاح، إلى جانب المنهج التاريخي الذي يوضح تسلسل الأحداث والسياسات الاقتصادية وتأثيراتها خلال المرحلة المدروسة.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

سياسة الانفتاح الاقتصادي أسهمت في تحقيق بعض المكاسب مثل جذب استثمارات خارجية محدودة وتحريك النشاط التجاري، إلا أنها في الوقت ذاته أفرزت العديد من التحديات؛ أبرزها اتساع الفجوة بين الدخول، وتزايد معدلات التضخم، وتراجع العدالة الاجتماعية، مما انعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

وكانت التوصيات

1- ضرورة تبني سياسات اقتصادية أكثر توازنًا تحقق الانفتاح على الأسواق العالمية دون الإضرار بالعدالة الاجتماعية.

2- تعزيز الرقابة على الاستثمارات الأجنبية لضمان توجيهها نحو قطاعات إنتاجية حقيقية.

3- العمل على تنمية القدرات المحلية بما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

دراسة (حيدر زاير عبوسي العامري، 2022)، بعنوان: (الأزمات الدولية وأثرها في تحولات النظام الدولي: أزمة جائحة كورونا وآثارها على واقع ومستقبل النظام الدولي أنموذجا)

سعى البحث إلى دراسة التحولات التي يشهدها النظام الدولي، مع التركيز على العوامل المؤثرة فيه، سواء تلك المرتبطة بإرادة الدول الكبرى وصراعاتها، أو تلك الخارجة عن إرادتها مثل الكوارث الطبيعية والأوبئة العالمية. وقد ركز البحث بشكل خاص على تأثير جائحة كورونا (2019–2020) باعتبارها أحد أخطر التحديات التي هزت أسس النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وأمنياً وثقافياً.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع المراحل التاريخية لتشكل النظام الدولي وتطوراته، وتحليل الأزمات والصراعات التي شهدتها أوروبا ثم امتدت إلى بقية العالم، إضافة إلى دراسة أثر الكوارث الطبيعية والأوبئة، مع إسقاط خاص على جائحة كورونا باعتبارها نموذجاً راهناً لتأثير العوامل غير التقليدية على استقرار النظام الدولي.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- التحولات الكبرى في النظام الدولي لا ترتبط فقط بالحروب والإرادات السياسية للقوى العظمى، وإنما أيضاً بعوامل خارجية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية.

2- جائحة كورونا مثلت تهديداً غير مسبوق للنظام الدولي، إذ لم تقتصر آثارها على الجانب الصحي فحسب، بل امتدت إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية.

3- غياب التعاون الدولي الفعّال، وتحويل الأزمة الصحية إلى ورقة ضغط بين القوى العظمى (مثل الولايات المتحدة، الصين، وروسيا) ساهم في تعميق الانقسامات الدولية، ومهد الطريق إلى صراعات جديدة حول موازين القوة والهيمنة.

4- كورونا شكلت لحظة فارقة قد تؤدي إلى إعادة رسم قواعد النظام الدولي مستقبلاً، بما يعكس صعود قوى جديدة وتراجع أخرى.

وكانت التوصيات كالتالي:

1- تعزيز التعاون الدولي الحقيقي في مواجهة الأزمات العالمية بعيداً عن منطق الهيمنة والصراع.

2- ضرورة بناء نظام إنذار واستجابة مبكر للأوبئة والكوارث ضمن إطار دولي مشترك.

3- السعي إلى صياغة نظام دولي أكثر مرونة وعدالة يوازن بين مصالح القوى الكبرى والدول النامية.

4- الاستفادة من دروس جائحة كورونا في إعادة التفكير في مفاهيم الأمن القومي بحيث لا يقتصر على البعد العسكري، بل يشمل الصحي والاقتصادي والمجتمعي.

دراسة (أشرف محمود أمين حسان، 2022)، بعنوان: (الموقف النقدي من النظام العالمي الجديد (إمبراطورية العولمة): دراسة في فلسفة أنطونيو نيجري السياسية)

يناقش البحث مفهوم النظام العالمي الجديد(إمبراطورية العولمة)الذى يتحكم فيه الدول الرأسمالية الكبرى حيث تزاوج المال والسلطة ، وهيمنته على الدول الفقيرة من خلال فرض أفكاره وقيمه عبر نظام العولمة ، وقد ظهرت الإمبراطورية على أنقاض النظم الإمبريالية الغاشمة، ويتمثل الفرق بين النظامين في أن الإمبريالية تقوم على فكرة المركز (الدولة المستعِمرة) والأطراف(والدول المُستعمَرة)،أما إمبراطورية العولمة فليس لها مركز إقليمي للسلطة فهي أداه حكم لا مركزية لا يحدها حدود مكانية، ولكن ما يجمعهما هو ظلم الدول الفقيرة ،وأوضح البحث دور نيجري في كشف مساوئ تلك النظام الإمبراطوري المتمثلة في غياب الديمقراطية الحقيقية، ضياع حقوق الإنسان عدم وجود عدالة اجتماعية، انتشار الفقر الحيوي، كثرة الحروب، وتحكم الدول الكبرى في منظومة المعرفة مع بيان كيفية التخلص منها عن طريق اتحاد الجمهور عبر الأثير أيضا لمناهضة الإمبراطورية من داخلها والقضاء عليها، لخلق إمبراطورية جماهيرية جديدة قائمة على الحرية والمساواة والعدالة وكل ما يخص حقوق الإنسان، وقد تمثلت أهم نتائج البحث:

1- غياب التنوع الفكري وضياع الهويات الذاتية للأفراد والشعوب في النظام العالمي الجديد بسبب سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على منظومة المعرفة بكافة أشكالها.

2- مظالم النظام العالمي الجديد هى السبب الرئيسي في ظهور كافة الحركات الإرهابية الدولية، فإرهاب الدول هو الدافع لإرهاب الأفراد والجماعات.

3- عدم اقتصار حركات التغيير في الإصلاح على فئة معينة كالبروليتاريا أو حركة اليسار أو اليمين بل امتدت لتشمل كل من وقع عليه مظالم الإمبراطورية وهو ما يطلق عليهم مصطلح "الجمهور."

4- غياب دور المنظمات الدولية عن دورها المنوط بها في تحقيق العدل والحريات والمساواة والأمن، وعلى رأسها مؤسسات الأمم المتحدة حيث اختزل دورها في خدمة الدول الكبرى.

5- إن مظالم النظام العالمي الجديد قد تؤدى مستقبلا لتزايد عمليات مسلحة وممنهجة ضد مصالح الدول القوية في كافة أنحاء العالم كما حدث فى أحداث 11سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية.

جاءت التوصيات متمثلة في:

1-تشجيع الصناعات المحلية فهى تؤدى للتقليل من هيمنة الدول الرأسمالية المتحكمة في دول العالم الفقيرة، وأن يكون الاستيراد في نطاق الضروريات فقط

2- إبراز الشعوب-من خلال شبكة العولمة- لهويتها والحفاظ عليها ضد تلك الإمبراطورية

3- تأسيس هيئة تكون بمثابة قائد للجمهور تتكلم بلسانه لدى الدول الكبرى المسيطرة على النظام الإمبراطوري العالمي، فعدم وجود رأس للجمهور سيجعله يدور دومًا في الإطار النظري فيما يخص مطالبه، فما فائدة الجسد عندما يكون مقطوع الرأس! وأن يكون هناك تواصل مستمر ومنظم بين الجمهور وبين تلك الهيئة لتكون هناك آلية في تجميع الجمهور حول قرارات ما، وخاصة حين يحين لحظة الانفجار والقطيعة، وخاصة أن الجمهور بدون قائد يسهل تفكيكه بزرع الفتن من داخله.

دراسة (أحمد عزت محمود المتولي، 2021)، بعنوان: (أثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي المصري (2000 – 2018)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد المصري، مع التركيز على القطاع الصناعي، وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين معدلات النمو

الاقتصادي وبين مؤشرات التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعوامل المؤثرة الأخرى.

وقد اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج البحثية:

- المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاعي التجارة الخارجية والصناعة في الدول النامية عامة، ومصر خاصة.
- المنهج التاريخي والبياني: لتوضيح طبيعة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري في ظل سياسة التحرير التجاري.
- المنهج الإحصائي القياسي: لإبراز العلاقة بين المتغير التابع (معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة (معدل التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر).

وكانت النتائج كالتالي:

1- العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مصر غير معنوية، على خلاف الفرضية التي افترضت وجود أثر إيجابي مباشر.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، في حين كان لثورة 25 يناير وسعر الصرف أثر سلبي واضح.

3- الانفتاح غير المدروس يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مؤشرات النمو الاقتصادي، ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.

4- هيكل الواردات المصرية يغلب عليه الطابع الاستهلاكي، مما يضع الصناعات الوطنية في منافسة غير متكافئة مع المنتجات الأجنبية ويضعف قدرتها الإنتاجية.

5- زيادة درجة الانفتاح لا تحقق نتائج ملموسة في ظل محدودية الصادرات المصرية، إذ تكون هذه السياسة أكثر جدوى في حالة وجود قاعدة تصديرية قوية.

6- الانفتاح التجاري يمثل سياسة جيدة وذات آثار إيجابية محتملة على النمو والتنمية إذا ما طُبق وفق رؤية مدروسة.

وكانت التوصيات كالتالي:

1- ضرورة تبني سياسة انفتاح تجاري مدروسة تستند إلى آليات واضحة، بما يعزز إيجابياتها ويقلل من سلبياتها، خاصة مع تعديل هيكل الصادرات والواردات.

2- العمل على إنشاء قاعدة تصديرية قوية قبل التوسع في تطبيق سياسة الانفتاح التجاري.

3- خفض الواردات من السلع الاستهلاكية وغير الضرورية، وقصر الاعتماد على هذه الفئة في أضيق الحدود، بما يتيح للصناعات الوطنية مجالًا للنمو والتنافسية.

4- تشجيع الاستثمار في إنتاج السلع التصديرية والسلع ذات الطلب المحلي المرتفع لدعم النمو الصناعي وتعزيز القدرة التصديرية.

دراسة (سلطان عبد الكريم عقله الفالح، 2020)، بعنوان: (دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا)

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التحولات الاقتصادية العالمية على بنية النظام الدولي، مع التركيز على مبادرة الحزام والطريق الصينية باعتبارها أداة جيوسياسية وجيواقتصادية تهدف الصين من خلالها إلى تقليص هيمنة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وتأمين طرق بديلة لإمداداتها الطاقوية بعيداً عن مضيق ملقا الذي يمثل أحد أهم المنافذ البحرية الخاضعة للنفوذ الأمريكي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب منهج تحليل النظم، وذلك بهدف تحليل انعكاسات المبادرة على موازين القوة الدولية والإجابة عن السؤال

المحوري: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مبادرة الحزام والطريق في تغيير بنية النظام الدولي؟

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- مبادرة الحزام والطريق مثلت تحدياً استراتيجياً للولايات المتحدة، ما دفعها إلى اتباع سياسات أكثر حذراً في تعاملاتها السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.

2- المبادرة عززت من الحضور الصيني كقوة اقتصادية صاعدة قادرة على التأثير في النظام الدولي.

3- التحولات النقدية والمالية والتجارية التي يشهدها العالم تعكس محدودية النظام أحادي القطب في تحقيق توازن دولي مستدام.

وكانت التوصيات كالتالي:

ضرورة إيلاء العلاقات مع الصين أهمية استراتيجية خاصة، سواء من جانب الدول الكبرى أو النامية، وذلك لاستيعاب التغيرات المتسارعة في النظام الدولي، والاستفادة من الفرص التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق.

دراسة (صلاح على محمود أبو النصر وفتحي خليفة علي خليفة، 2019)، بعنوان: (قياس أثر العولمة على الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية)

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة خاصة مع انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية واستمرار عملية تكييف الاقتصاد

المحلي ليتواءم مع الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى محاولة قياس أثر العولمة على الأداء الاقتصادي للمملكة سواء على المستوى القطاعي أو المستوى الكلي.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- تعتبر العولمة من أهم سمات النظام الاقتصادي المعاصر، والذي بدوره يمثل مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وهي مرحلة العولمة والتي تجعل الاقتصاد العالمي أو الدولي أكثر تكاملا واندماجا.

2- يقصد بظاهرة العولمة العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية مؤدية الى مزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

3- تم تعريف العولمة أيضا بأنها إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالميا.

4- للعولمة جوانب كثيرة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية.

5- التأثير الإيجابي الكبير للعولمة على اقتصاد المملكة وذلك من خلال قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي للمملكة والاستثمارات الأجنبية كمؤشر للعولمة الاقتصادية.

دراسة (ميلود عامر بلحاج، 2018)، بعنوان: (مآلات النظام الدولي الجديد : التحولات والرهانات)

يهدف البحث إلى دراسة مآلات النظام الدولي الجديد وما يحمله من تحولات وتحديات ورهانات، وذلك من خلال تحليل فلسفته ومكوناته الرئيسية، وبخاصة مفهوم القوة وتوازناتها، وأثرها المباشر على طبيعة العلاقات الدولية. كما يسعى البحث إلى إبراز

دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة في صياغة هذا النظام ومحاولتها فرض هيمنة جديدة في ظل العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض تعريفات ومقاربات متعددة لمفهوم النظام الدولي، وتحليل آليات القوة وتوازناتها بين الفاعلين الدوليين، مع التركيز على البعد السياسي والاستراتيجي للعولمة ودور التكنولوجيا في إعادة تشكيل النظام الدولي.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- تجاوز النظام الدولي لمفهوم القوة التقليدي القائم على البعد العسكري المباشر، واتساع مفهوم القوة ليشمل التكنولوجيا، الاقتصاد الرقمي، والمعرفة.

2- استمرار الهيمنة الأمريكية كقوة أحادية، مستفيدة من انتصارها في الحرب الباردة وتوظيفها لآليات العولمة.

3- النظام الدولي يمثل انعكاسًا لصراع القوى النافذة في صنع القرار العالمي، حيث يقوى بتوافقها ويضعف عند تصارعها على النفوذ.

4- افتقاد النظام الدولي لمبادئ العدالة والتوازن، مما يحد من قدرته على تحقيق الاستقرار العالمي.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1- ضرورة صياغة تعريف أكاديمي شامل لمفهوم النظام الدولي يساعد في تحليل الأحداث العالمية المتسارعة بموضوعية.

2- تعزيز توازن القوى عبر دعم التعددية القطبية بما يقلل من الهيمنة الأحادية ويزيد من العدالة في العلاقات الدولية.

3- تمكين الدول النامية من الاستفادة من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية لتقوية مواقعها في النظام الدولي الجديد.

4- السعي إلى إرساء نظام دولي أكثر عدالة يقوم على احترام القانون الدولي والتعاون المتكافئ بين الدول.

دراسة (ناريمان آدم محمد نور، 2017)، بعنوان: (أثر العولمة الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية: السودان نموذجا الفترة الزمنية 2010-2015 م)

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر العولمة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مع التركيز على تجربة السودان خلال الفترة (2010–2015م)، وذلك بغرض الاستفادة من إيجابيات العولمة وتجنب سلبياتها. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لقياس انعكاسات العولمة على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- العولمة كان لها أثر واضح على التنمية الاقتصادية في السودان، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال الأعوام (2012–2014م) مقارنة بعام 2015م، نتيجة تطبيق حزم إصلاحية جزئية على أسعار المحروقات، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والسلع المستوردة عالميًا، إلى جانب تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.

2- شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية نشاطًا ملحوظًا، إذ ارتفع حجم التداول إلى 3.0 مليار جنيه في عام 2013م مقارنة بـ 2.5 مليار جنيه في عام 2012م،

وذلك بفضل تطبيق نظام التداول الإلكتروني، كما قفز عدد العقود المنفذة من 12,689 عقدًا في عام 2012م إلى 16,435 عقدًا في عام 2013م.

وكانت التوصيات كالتالي:

1- ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عامة، وخفض معدلات التضخم خاصة، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي بدأت في التراجع مع ارتفاع معدلات التضخم.

2- إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني بما يتماشى مع متطلبات العولمة الاقتصادية، بما يضمن الاستفادة من مزاياها وتجنب سلبياتها.

دراسة (مجدي صبحي، 2017)، بعنوان: (الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية)

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة تصاعد القومية الاقتصادية والحمائية التجارية في أعقاب وصول دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، مع التركيز على الخطابات الشعبوية التي تبناها والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها إدارته، وتقييم مدى تأثيرها على النظام التجاري الدولي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي والمقارن، وذلك من خلال دراسة العناصر السياسية والاقتصادية المرافقة لصعود الخطاب القومي الحمائي في الولايات المتحدة، وربطه بالتجارب الاقتصادية السابقة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، مع استقراء مآلاته المحتملة على المدى المتوسط والطويل.

وكانت النتائج:

1. أدت سياسات إدارة ترامب إلى تقويض مبادئ النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، عبر فرض الرسوم الجمركية الأحادية والدعوات لإعادة التفاوض على الاتفاقيات.

2. يعكس الخطاب الاقتصادي القومي الجديد في الولايات المتحدة عودة إلى مناخ اقتصادي شبيه بمرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، بما يحمله من مخاطر.
3. الاتفاقيات الاقتصادية الدولية مهددة إما بالتعديل الجذري أو التفكك، ما يفتح الباب أمام صراعات تجارية جديدة تتجاوز الولايات المتحدة والصين لتشمل قوى أخرى.
4. الشعبوية الاقتصادية في السياسات التجارية تؤدي إلى تقليص الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، مما يهدد الاستقرار العالمي.

وكانت التوصيات:

1. ضرورة حماية مبادئ التجارة الحرة متعددة الأطراف من خلال تعزيز دور منظمة التجارة العالمية وتجديد آلياتها لحل النزاعات.
2. تبني خطاب اقتصادي عالمي مسؤول يوازن بين مصالح العمال المحليين والانفتاح الاقتصادي.
3. التحذير من تكرار التجارب التاريخية التي أدت إلى تصعيد النزاعات التجارية وتحولت إلى صراعات سياسية وعسكرية.
4. على الدول النامية تنويع علاقاتها الاقتصادية وعدم الارتهان للأسواق الكبرى في ظل تصاعد الحمائية الاقتصادية.
5. تعزيز الشفافية في سياسات الصرف وتقييم التلاعب بالعملة ضمن أطر قانونية واضحة لحماية التجارة الدولية.

دراسة (شعبان رأفت محمد، 2017)، بعنوان: (الآثار الاقتصادية المترتبة على الممارسات الاحتكارية الضارة)

يهدف هذا البحث إلى استكشاف الآثار الاقتصادية الناتجة عن الممارسات الاحتكارية الضارة، وذلك من خلال تحليل انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على العملية

الإنتاجية، وسوق العمل، ومستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ظل اتساع نطاق سيطرة الكيانات الاقتصادية العملاقة ذات النفوذ الاحتكاري. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع مظاهر الاحتكار، وتقييم الأبعاد الاقتصادية المرتبطة به، والوقوف على تداعياته على مختلف الفاعلين في البيئة الاقتصادية.

جاءت الدراسة في أربعة فصول مترابطة، حيث ناقش الفصل الأول مفهوم الاحتكار وتأثيره على العملية الإنتاجية، بينما خصص الفصل الثاني لتحليل انعكاسات الممارسات الاحتكارية على العمالة من حيث الأجور، فرص العمل، والاستقرار الوظيفي. أما الفصل الثالث، فقد تناول تأثير الاحتكار على مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث فرص النمو، والقدرة التنافسية، والتمويل. واختتم الفصل الرابع بدراسة العلاقة بين الاحتكار والأزمات الاقتصادية، مع التركيز على كيفية تسارع اختلالات السوق في ظل بيئات احتكارية.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- الاحتكار يُعدّ أحد مظاهر فشل السوق، مما يقتضي تدخل الدولة لتقويم تلك الاختلالات وتصحيحها.

2- الممارسات الاحتكارية تسهم في تعميق فجوة توزيع الدخول والثروات، وتعزيز هيمنة الشركات الكبرى على مفاصل الاقتصاد، بما يعوق التوازن والعدالة الاقتصادية.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1- ضرورة تبني سياسات حكومية فاعلة تهدف إلى خلق كيانات اقتصادية بديلة قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية.

2- تفعيل حملات توعية للمستهلكين حول أضرار الاحتكار وسبل مقاومته، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر عدالة وتوازنًا واستدامة.

دراسة (كمال عبد الله الجاف وابتسام إسماعيل قادر، 2017)، بعنوان: (أثر العولمة على الدولة في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين)

هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم عرض لمفهوم القومية في الشرق الأوسط، وظروف القوى الدولية التي دعمت تأسيس الدولة، وفق مصالحها، وعجز النظم السياسية في تلك الدول عن القيام بمهامها في بناء مؤسساتها والإنسان في المجتمع، وما الأحداث التي تشهدها المنطقة إلا نتيجة لتلك السياسات، والتي تستوجب بناء الدولة ونظامها السياسي وفق مضمون المعاصرة التي تواكب عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين، إذا تمكنت النظم السياسية من صياغة معادلة توازن بين مصلحة المواطن والمصلحة القومية، خدمة وديمومة بقاء القومية والدولة، من خلال فهم مضمون طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة وأثر العولمة على مستقبل النظم السياسية في الشرق الأوسط.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- أزمة النظم السياسية أزمة أداء نتيجة شخصنة المؤسسات، وهي أزمة مواكبة التغييرات الاجتماعية في انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية والاقتصادية ، لعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها، كونها لا تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الأولى وتنامي تغييرات الثانية.

2- المنطقة بحاجة الى عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم علاقة النظام السياسي والمجتمع لحلّ الأزمات التي تعاني منها النظم السياسية والمجتمع بما يكفل

بقاء الدولة والسلم الاجتماعي من خلال الحِوار والمصالحة الشاملة بهدف الإصلاح الشامل للنظام السياسي وإعادة بناء الدولة.

3- العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من إمكانياتها.

4- العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل معها لكسب المفيد وتجنب السيء، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع والنظم السياسية خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

دراسة (المبروك محمد أبو القاسم أبو سبيحة، 2017)، بعنوان: (العولمة وأثرها على عمليات التنمية في البلدان النامية)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العولمة على عمليات التنمية في البلدان النامية، من خلال تحليل انعكاساتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، والكشف عن التحديات التي تواجه هذه المجتمعات في ظل اندماجها التدريجي في النظام العالمي الجديد.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تناولت مفهوم العولمة وأبعادها المختلفة، واستعرضت أبرز الآليات التي أسهمت في ترسيخها، مثل حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد، وثورة المعلومات، والتطور الكبير في نظم الاتصالات. كما تم تحليل الوضع الراهن للمجتمعات النامية في ظل هذه التحولات العالمية.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- العولمة تركت آثارًا مزدوجة على التنمية في البلدان النامية. فمن جهة، أتاح الانفتاح فرصًا للتواصل والتكامل الاقتصادي والتكنولوجي مع العالم. ومن جهة أخرى، أفرزت تحديات جوهرية، أبرزها: ضعف قدرة الدول النامية على اتخاذ قراراتها الاقتصادية والسياسية باستقلالية، وتزايد التفاوتات الاجتماعية نتيجة تراجع الطبقة الوسطى وانزياحها نحو الطبقة الدنيا، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين أقلية ثرية وأكثرية فقيرة.

2- العولمة تهدد الخصوصيات الثقافية للشعوب النامية نتيجة تفوق الدول المتقدمة في فرض ثقافاتها الرأسمالية الليبرالية بأسلوب مؤثر وجاذب.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1- ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية للدول النامية بما يمكنها من التفاعل الإيجابي مع العولمة مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي.

2- أهمية حماية الطبقة الوسطى ودعم دورها التنموي من خلال سياسات عادلة لتوزيع الدخل والفرص.

3- ضرورة الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والهويات الوطنية عبر برامج تعليمية وإعلامية فاعلة، إلى جانب إعادة هيكلة السياسات العامة بما يحقق التوازن بين الانفتاح على العولمة والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

دراسة (علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، 2011)، بعنوان: (تحليل أثر العولمة عل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970 – 2007)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تلعبه إدارة الوقت والتكلفة في تعزيز كفاءة المشروعات الهندسية داخل المنشآت من خلال استكشاف العلاقة بين التخطيط الزمني والرقابة على التكاليف من جهة، ومستوى الجودة والالتزام بمخرجات المشروع من جهة أخرى.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي باستخدام استبانة مكونة من (31) عبارة خبرية وزعت على عينة من العاملين في منشآت هندسية. شملت العينة مديري المشاريع، المهندسين، والمشرفين الفنيين، وذلك بهدف جمع بيانات تعكس واقع الممارسات الإدارية المتعلقة بالوقت والتكلفة وأثرها المباشر على الأداء والكفاءة.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- إدارة الوقت والتكلفة تمثلان عنصرين حاسمين في نجاح المشروعات الهندسية، حيث بينت أن التخطيط الدقيق للجدول الزمني يقلل من مخاطر التأخير.

2- المتابعة المستمرة للتكاليف تحد من تجاوز الميزانية، مما ينعكس إيجابًا على جودة التنفيذ واستمرارية الأعمال.

3- ضعف التنسيق بين الفريق وإغفال الأدوات التكنولوجية الحديثة يؤدي إلى انخفاض الكفاءة وارتفاع نسب الهدر.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1- ضرورة تعزيز نظم التخطيط والرقابة على الوقت والتكلفة باستخدام أدوات إدارة المشاريع الرقمية، وتكثيف برامج التدريب للعاملين لرفع كفاءتهم في تطبيق هذه الأدوات.

2- أهمية وضع خطط بديلة لمواجهة المخاطر المحتملة، وتفعيل آليات المراجعة الدورية للموازنات الزمنية والمالية بما يضمن استدامة الأداء وتحقيق الأهداف بكفاءة عالية.

دراسة (Nguyen Tan Hung and other, 2024)، بعنوان: (The impact of economic freedom on economic growth in countries with high and low regulatory quality—lessons for Viet Nam)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار تأثير اختلاف جودة التنظيم (Regulatory Quality – RQ) بين الدول. وقد استند التحليل إلى بيانات 54 دولة خلال الفترة 2008–2022، حيث جرى تقسيم الدول إلى مجموعتين وفق مستوى جودة التنظيم. كما أولت الدراسة اهتمامًا خاصًا بحالة فيتنام لمقارنتها بالأنماط العامة المستخلصة من باقي الدول.

وقد اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي البايزي باعتباره منهجًا أكثر مرونة ودقة مقارنة بالأساليب الإحصائية التقليدية. **يتميز هذا المنهج بقدرته على:**

1. دمج المعلومات السابقة مع البيانات المرصودة لتقدير أدق.
2. معالجة العينات الصغيرة والتباينات المعقدة بين الدول.
3. التعامل مع النماذج متعددة المتغيرات والارتباطات غير الخطية.
4. تقديم توزيع احتمالي كامل للنتائج، ما يسمح بقياس درجة عدم اليقين وصياغة قرارات مبنية على التنبؤات.

وقد شمل التحليل بيانات لوحتية (Panel Data) لـ 54 دولة، مقسمة إلى مجموعتين (27 دولة في كل مجموعة)، وغطّى 12 متغيرًا اقتصاديًا واجتماعيًا للفترة–2008 2022).

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1. أظهرت النتائج أن الحرية الاقتصادية تساهم إيجابيًا في تعزيز النمو الاقتصادي بغض النظر عن مستوى جودة التنظيم (مرتفع أو منخفض) غير أن بعض المتغيرات المتحكمة (Control Variables) أظهرت فروقًا واضحة بين المجموعتين، خصوصًا في مكافحة الفساد والتنمية المالية.
2. في الدول ذات جودة التنظيم المنخفضة، ساهمت مكافحة الفساد والتطور المالي في تعزيز النمو وفي الدول ذات جودة التنظيم المرتفعة، برزت علاقة عكسية لهذه المتغيرات.

- حالة فيتنام:

- تبين أن الحرية الاقتصادية تدعم النمو الاقتصادي، لكنها تتمايز في بعض النقاط:
- الإنفاق الحكومي على التعليم: إيجابي في فيتنام، سلبي في بقية الدول.
- التضخم: إيجابي في فيتنام، سلبي في بقية الدول.
- تكوين رأس المال ومعدل نمو السكان: سلبي في فيتنام، إيجابي في بقية الدول.

وكانت توصيات الدراسة كالتالي:

1. الاستمرار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة أساسية لتعزيز الإنتاجية.
2. تطوير رأس المال البشري عبر إصلاحات في التعليم والتدريب.
3. تعزيز سيادة القانون وحماية الملكية الفكرية.

4. الاستفادة من وفرة اليد العاملة في المدى القصير، مع الاستثمار في الابتكار والتحول الصناعي على المدى الطويل.

دراسة (Mai Yasser and amr abdelmegiud, 2023)، بعنوان: (The impact of Economic freedom on economic growth: Evidence from SAARC)

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادية، والمساعدات الإنمائية الرسمية(ODA) ، ومستويات التنمية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) كما تهدف إلى التمييز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لهذه المتغيرات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات خمس دول من أصل ثماني دول في الرابطة، وذلك بسبب نقص البيانات في بعض الحالات، خلال الفترة من 2005 إلى 2019 وقد اعتُبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع، في حين شملت المتغيرات المستقلة: مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنمية البشرية(HDI) ، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بدأت الإجراءات التحليلية باختبار الجذر الأحادي(Unit Root Test) ، ثم تم استخدام نموذج المربعات الصغرى المعدل بالكامل (FMOLS) لقياس العلاقات.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- مؤشر التنمية البشرية والحرية الاقتصادية لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في دول الرابطة.

2- كان للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

وكانت التوصيات كالتالي:

1- أهمية تعزيز الحرية الاقتصادية وربطها بالسياسات الجاذبة للاستثمار كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2- ضرورة إعادة النظر في آليات الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية، بما يضمن توجيهها نحو تحقيق نتائج تنموية ملموسة، بدلًا من أن تتحول إلى عوائق أمام النمو.

دراسة (Ivana Brki, 2020)، بعنوان: (The Impact of Economic Freedom on Economic Growth? New European Dynamic (Panel Evidence

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الحرية الاقتصادية والعوامل الاقتصادية التقليدية من جهة، والنمو الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى، مع اختبار تأثير الأزمات الاقتصادية والاندماج في الاتحاد الأوروبي على هذه العلاقة.

وكانت المنهجية: اعتماد بيانات لوحية (Panel Data) لـ 43 دولة نامية ومتقدمة لفترة 20 عامًا من خلال استخدام نموذج ديناميكي قوي لضمان دقة النتائج.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1- الزيادة في الحرية الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي، بينما مستوياتها وحدها لا تحقق الأثر نفسه.

2- عضوية الاتحاد الأوروبي ليس لها تأثير إيجابي مباشر، بل قد تحد من أثر الحرية الاقتصادية على النمو.

3- الأزمة المالية العالمية 2008–2009 أثرت سلبًا على اقتصادات أوروبا وأعاقت نموها.

وكانت التوصيات كما يلي:

1- ضرورة تعزيز السياسات الداعمة لزيادة مستويات الحرية الاقتصادية وليس الاكتفاء بالمحافظة على الوضع القائم.

2- إعادة تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي بما يضمن تناغمها مع متطلبات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.تبني خطط وقائية واستراتيجيات أكثر مرونة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها السلبية على النمو.

الفصل الثالث
الإطار النظري

أولًا- مفهوم ظاهرة العولمة

ماهية العولمـة

تعرف العولمة لغويا أنها اشتقاق من العالم ومن العالمية ولا شك أن هناك فرقاً بين العالمية والعولمة، لأن الأولى ترتبط بالانتشار، أم الثانية فقد ترتبط بالهيمنة. (دون اسم، 2008) أما على الجانب الاصطلاحي ترتبط العولمة ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة، والتي أصبحت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى والتكتلات كالاتحاد الأوروبي الذي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة السياسية، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والمالية والشركات العابرة للحدود، ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة "العفو الدولية" التي أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول والحكومات الذي يصب في اتجاه بروز ما يسمى "الحكم العالمي" التي هي الهدف الأساسي للعولمة السياسية؛ بالتالي تغير مفهوم الدولة التقليدي بحيث أنه لم يعد للدولة السيادة المطلقة على الإقليم نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية التي تحول دون وفاء الدولة بالتزاماتها السيادية، نظرا لتفوق وسائل وأساليب الثورة المعلوماتية التي ساهمت بشكل كبير في اختفاء الحدود السياسية وطرح وظيفة جديدة للدولة كفاعل دولي في تهيئة المواطن مع بنية الواقع المعلوماتي الدولي والمحلي. (بعيطيش، 2020) العولمة مصطلح حديث نسبيًا برز أولًا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني في دلالته اللغوية جعل الشيء عالميًا أو تعميمه ليشمل الجميع، أي دمج العالم في منظومة واحدة متكاملة. وقد انتشر المفهوم بقوة منذ تسعينيات القرن العشرين، إلا أن تعريفه ظل محل خلاف بسبب تعدد زواياه الفكرية والأيديولوجية. فعلى المستوى الاقتصادي، تُعرّف العولمة باعتبارها اندماجًا متزايدًا لأسواق العالم في مجالات التجارة والاستثمار

وتدفق رؤوس الأموال، مدعومًا بالانتشار السريع للتكنولوجيا والاتصالات. وهو ما يجعل العالم أقرب إلى سوق واحدة تخضع لقواعد الرأسمالية وآلياتها، بحيث تتجاوز القرارات الاقتصادية حدود الدولة القومية لتُدار في إطار دولي واسع.

غير أن العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تشمل أبعادًا سياسية واجتماعية وثقافية، حيث تؤدي إلى إزالة الحواجز بين الشعوب وتقارب المجتمعات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاتصال، مما يخلق وعيًا عالميًا وقيمًا مشتركة تتأثر إلى حد كبير بنموذج الدول الكبرى. ويتجلى أثرها في صعود التكتلات الاقتصادية العالمية، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من أنها توفر فرصًا للبلدان النامية للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، فإنها تثير تحديات تتعلق بتكريس التبعية، وتعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وهجرة العقول ورؤوس الأموال نحو مراكز القوة الاقتصادية. (عبد الله، 2019)

وتعرف العولمة بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداء يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية، علاوة على كونها تناظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتناظم آليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً بعد التداعيات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط المعسكر الشرقي. (بدون اسم، 2008)

وتعرف العولمة بأنّها مرحلة جديدة من مراحل الحداثة وتطورها، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وحدوث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية. ولا يعني هذا إلغاء المحلي

والداخلي، ولكن أن يصبح العالم الخارجي له حضور العالم الداخلي نفسه في تأثيره في سلوكيات الأفراد وقناعاتهم وأفكارهم، والنتيجة هي بروز العامل الداخلي وتقويته وينظر آخرون لها على أنها عملية إقامة نظام دولي يّتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره بينما تشير العديد من الدراسات إلى العولمة على أنها مجموعة شاملة من العمليات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، ويوجد عند أساسها الاقتصادي تدويل التمويل والإنتاج والتجارة والاتصالات الذي تقوده أنشطة الشركات العابرة للأوطان ، واندماج أسواق رأس المال والنقود وتضافر تقنيات الكومبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية. (بالة، 2017)

من هنا يمكن القول إن العولمة نسق معين سياسي، اقتصادي، ثقافي، عسكري، ينتقل من بيئة إلى أخرى، وغالباً ما يكون الانتقال من بيئة حضارية متقدمة إلى بيئة حضارية من دول العالم الثالث؛ فالمستعمرون يقلدون المستعمرين، وهذا ما تفرضه العولمة الآن.

والعولمة عملية سيادة وتعميم يصاحبه عملية إلغاء وتعتيم، فالعولمة: سيادة الأقوى، وتعميم مصطلحاته ومقولاته، وسياساته، مع إلغاء الآخر والتعتيم على أدواره وفعالياته فى غالب الأحيان. ومن تعريفات العولمة التعريف الذي يرى أنها تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي، وذلك في ظل تغير المفهوم التقليدي للدولة فلم يعد للدولة السيادة المطلقة على الإقليم، نظرا لوجود بعض التحولات الجذرية على مختلف الأصعدة في المحيط الدولي، والتي تحد من قدرات الدولة.

وفي السياق ذاته أطلق آخرون على العولمة مصطلح الكوكبة الذي ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، فهي ليست فكرًا إيديولوجيًا، أو مذهبًا سياسيًا جديدًا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته وأن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية. (نقماري والزين، 2012)

في حين تشير دارسات أن ما جاءت العولمة الاقتصادية ما هو إلا لتكون طريقا لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أراضيها ومقدراتها، فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الآخر القوي، وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها، وتقويض أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيدا عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب. (بعيطيش، 2020)

وتهدف العولمة في بعدها السياسي إلى بناء نموذج سياسي غربي تتبناه شعوب العالم، بحيث يكون النموذج السياسي العالمي الذي يعيش في ظله كل العالم، ويعتمد هذا النموذج على نشر قيم التحررية السياسية القائمة على الحرية، حرية الرأي وحرية المناقشة والتفكير والاعتقاد، وفي الدعوة إلى الديمقراطية التحررية الغربية، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان (بعيطيش، 2020)

لقد أَخذ الحديث عن نشأة العولمة وظهورها عند الباحثين مناحي متعددة وفقاً لثلاثة اتجاهات، وهى النظرة التي تربط ظهور نشأة "العولمة" بظهور المجتمعات البشرية القديمة، النظرة التي تربط ظهور العولمة بتغيرات وتحولات عصر النهضة في أوروبا منذ خمسة قرون إلى جانب النظرة التي تربط ظهور العولمة بتحولات القرن العشرين، وستوضح الدراسة الأقوال الثلاثة في هذا الشأن كما يلي:-

1- ذهب القول الأول أي النظرة التي تربط ظهور العولمة بظهور المجتمعات البشرية القديمة عدد كبير من الباحثين، حيث يرى هؤلاء أن العولمة نزعتها مركزية وقديمة، كما يرون أن هذه النزعة لصيقة بالنموذج الغربي للحضارة الأوروبية منذ العصر الروماني، واليوناني القديم ، وأنها أي العولمة عملية مستمرة وليست وليدة اللحظة، منشأها منذ خلق وتشكيل المجتمعات البشرية القديمة، وأنها عملية تراكمية تطورية، تسير في تيار عام يدفع نحوها، إلا أن معدل التطور نحو العولمة أخذ يتسارع في الفترة الحالية، وهذا ما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم وذلك بسبب تعمق آثار الثورة العلمية التكنولوجية من جانب والتطورات الكبرى في عالم الاتصال والإنترنت من جانب آخر.

2- القول الثاني الذي ربط ظهور ونشأة العولمة بتغيرات وتحولات عصر النهضة في أوروبا منذ خمسة قرون، فقد ذهب إليه عدد آخر من الباحثين، حيث يرى أصحاب

هذا القول أن مصطلح العولمة شاع بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وأن نشأة العولمة بدأت بعد الثورة الصناعية والتقدم الهائل في مجال التكنولوجيا وأن العولمة لم تكن إلا ناتجاً طبيعياً لعمليات التبادل التجاري والتنافسي الصناعي والبحث العلمي التي تطورت بتطور الحضارات ،وارتقت برقي العلم والمعرفة، وأن هذه الظاهرة ليست حديثة بدرجة حداثة اللفظ نفسه، وأن عناصر العولمة الأساسية من مثل ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، وتبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وانتشار المعلومات كلها ويعرفها العالم منذ خمسة قرون على الأقل.

3- القول الثالث ربط أصحابه ظهور العولمة بتحولات القرن العشرين، وأنها ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين، مثلما تبلورت القومية عملياً مع نهايات القرن التاسع عشر وأن العولمة في الحقيقة هي نظام دولي جديد له أدواته ووسائله وعناصره ومنجزاتها هي حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للبشرية، أي أن العولمة هي الظاهرة التاريخية المميزة لبداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة والثقافة هي الظاهرة المميزة للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي أن العولمة كانت نشأتها في العقود الأخيرة عندما أخذت تتبلور قوى ومؤسسات ليست من نمط وطني أو محلي صغير إنما أصبحت تتجاوز الدول والأقاليم. (أبو جمعة، بدون تاريخ)

كما تعرف العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل هي موجودة منذ القدم؛ وذلك بمعناها العام؛ والذي يعني التقاء الشعوب وتفاعل أفكارها، وحضاراتها وتبادلها لكي تستفيد شعوب الكون كافة من بعضها البعض إلا أن العولمة القديمة تختلف عن العولمة الجديدة لعدة أسباب يأتي على رأسها التطور التكنولوجي المذهل واختلاف شكل الدولة، والنظم

السياسية، ومبدأ سيادة الدولة على أرضها ومقدراتها وقد عرفت بأنها الحالة التي تتم فيها عملية تغيير الأنماط والنظم الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، ومجموعة القيم والعادات السائدة، وإزالة الفوارق الدينية والقومية والوطنية في إطار تدويل النظام الرأسمالي الحديث وفق الرؤية الأمريكية المهيمنة. (أبو جمعة، بدون تاريخ)

كما عرفت باعتبارها صيغة تهدف إلى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة أو ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد" الذي يسعى إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة وأنها مفتاح عالمي بلا حدود وهيمنة بلا حدود وتقوم على حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق. (أبو جمعة، بدون تاريخ)

والعولمة في مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم، ومواده الأولية، وأسواقه على حساب الشعوب الفقيرة واحتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكاك منه في الخمسينيات والستينات فأراد المركز وراثتها من جديد تحت أحد أشكال الهيمنة وهي العولمة، وكأنها لم تخرج من الاستعمار إلا لكي تعود إليه من جديد. فالعولمة تؤدي في النهاية إلى التركيز والتهميش، التركيز في الدول الصناعية السبع الكبرى، والفكر والتبعية والتهميش للأطراف. (أبو جمعة، بدون تاريخ)

جذور مفهوم العولمة

(بالة، 2017)

أ- المرحلة الأولى: بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وتعتبر هذه الفترة مرحلة نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة.

ب- المرحلة الثانية: تعتبر هذه المرحلة، اللاحقة للأولى حيث بدأت واستمرت في أوربا أساساً من متصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده. وقد عُرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديداً للإنسانية، وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

ت- المرحلة الثالثة: تعتبر نهاية المرحلة الثانية وبداية للمرحلة الثالثة حيث بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، وفيها ظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية "حقوق الإنسان" ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال، ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

ث- المرحلة الرابعة (فترة الصراع من أجل الهيمنة): استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينات، حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة، حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة، وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

ج- المرحلة الخامسة: بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينات وأحدثت اتجاهات وأزمات في التسعينيات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بها، خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، وانتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع المدني العالمي يحظى باهتمام بالغ.

أشكال العولمة

(العاني، 2015)

أ- العولمة السياسية: تتمثل بالسيطرة على دول العالم، وذلك من خلال السيطرة على قراراتها، وعدم تمكينها بالقيام بأي عمل سياسي إلاَّ بعد موافقتها وأن تكون طرفاً رئيسياً فيه.

ب-العولمة العسكرية: فالهيمنة العسكرية لأمريكا لا تكون إلاَّ من خلال الاحتلال العسكري وفرض الوصاية، أو السيطرة عليها من خلال التبعية العسكرية بإرسال الخبراء العسكريين، أو ببيع أسلحتها لأي دولة تكون تحت أمرتها السياسية والعسكرية، وتحت غطاء مكافحة الإرهاب العالمي، وهي بهذا التصرف تستطيع

السيطرة على الدول الإسلامية، وتمنعها من أن يكون لها دور فاعل في المجتمع الدولي.

ت- العولمة الاقتصادية: للعولمة الاقتصادية أشكال مختلفة من خلالها تنفذ الدوائر الاستعمارية إلى قلب البلدان الضعيفة لتحقق ما تصبو وتتوق إليه، فمن هذه الأشكال:

1. اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة: حيث ترغب كثير من الدول الكبرى بقيام أسواق عالمية لتبادل السلع والمنتجات بين البلدان وبالأخص القوية والضعيفة، لتنشأ بينهما بادئ ذي بدء علاقة مصالح مشتركة ثم تتحول بعد ذلك إلى هيمنة ونفوذ وقد حدث هذا في كثير من البلدان وخاصة دول الخليج العربي والدول الأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية.
2. انتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق: يرى كثير من المتخصصين والباحثين أن العولمة تقوم على أساس المعايير الاقتصادية وأنها تعني ازدياد العلاقات المتبادلة المتمثلة بانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة وتبادل السلع والخدمات بين البلدان المختلفة. خضوع العالم القوي للسوق
3. سيادة الدولة، ولا يتم ذلك إلاَّ بدخول الشركات الرأسمالية الكبرى الضخمة ذات رؤوس الأموال العالية المستوى، وإذا تحقق لها ذلك استطاعت تلك الدول من التأثير على سيادة البلدان وبالتالي السيطرة على مقدراتها واقتصادها وثرواتها.
4. هيمنة الشركات العالمية متعددة الجنسيات على رأسمال الدول الضعيفة: ويتم لها ذلك من خلال استثمار مواردها المختلفة في تلك البلدان.

العولمة بين التأييد والمعارضة

(بدون اسم، 2008)

أ- الجانب المؤيد

الذين يؤيدون فكرة العولمة، والأخذ بإيجابياتها يستندون إلى أنها أحدثت نقلة نوعية في عالم المعلومات في كل ميادين المعرفة فمثلًا سهلت الحياة المعيشية نظرًا لتوحيدها القيم والمبادئ والثقافة ولعل الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، ونقل المعلومات، والتدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول؛ قد ترتب عليها اختصار غير معهود للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم ، الأمر الذى جعل أفكارنا ومفاهيمنا عن الظواهر والأشياء تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الجارية والتطورات المتلاحقة على امتداد العالم والمؤيدون للعولمة يستندون إلى أنه ليس بوسع أحد أن يغفل الدور الحاسم للحاسبات الإلكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة التي اصطبغ بها النظام الدولي المعاصر في السنوات القليلة الماضية، وخاصة في مجال الدفاع وبناء القدرات العسكرية للدول، وقد تميزت هذه الثورة بأربعة سمات حيث ساعدت في اختصار المدى الزمنى الذي يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى والاعتماد على نتائج العقل البشري وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة التقنية، فيحدد ثمن القيمة بالمعرفة والتكنولوجية المستخدمة وليس على المواد الخام.

ب- الجانب المعارض

يتبنى المعارضون للعولمة رأيهم على ما تجلبه العولمة من تغيير البنية الأساسية لكل مكونات الحياة على المستوى السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، والإعلامي، والثقافي وأول مظاهر العولمة هو عولمة السياسة بمعنى إخضاع الجميع لسياسة القوى العظمى والقطب الأوحد في العالم وهو الولايات المتحدة الأمريكية، ويذهب البعض إلى أن "العولمة ليست مجرد هيمنة الغرب على بقية العالم، إنها تؤثر في الولايات المتحدة كما تؤثر في البلدان الأخرى كما أن خطورة العولمة التي تشكلها الولايات المتحدة

بجميع جوانبها المهمة حيث يرى أنها الرؤية الاستراتيجية لقوى الرأسمالية العالمية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، والرامية إلى إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها، وأطماعها، سائرة نحو ذلك الهدف على ثلاثة مسارات متوازية؛ الأول: اقتصادي والثاني سياسى ويهدف إلى إعادة هيكليات أقطار العالم السياسية في صيغ تكرس الشرذمة والتشتت الإنسانيين، وتفكك الأوطان والقوميات إلى كيانات هزيلة قائمة على نزعات قبلية عرقية أو دينية طائفية أو لغوية ثقافية وأخيراً المسار الثقافي الذي يهدف إلى تعويض البنى الثقافية والحضارية لأمم العالم، بغية اكتساح العالم بثقافة السوق التي تتوجه إلى الحواس والغرائز، وتشل العقل والإرادة، وتشيع الإحباط والخضوع.

العولمة والحداثة

لقد أخرجت نظريات الحداثة النظرة الأحادية والمسار الوحيد الذي سوف تضطر المجتمعات إلى انتهاجه وذلك تحت دعوى "التجديد" وتشير العلاقة بين الحداثة والعولمة هي سيادة نموذج وحيد على الساحة الدولية ويصبح العالم كله مترابط اقتصاديًا وسياسيًا وفكريًا وأمنيًا وقد تعطي الحداثة عددًا من الأنماط على العالم المعاصر وتتمثل في التالي:

أ- بروز مفهوم الإنسان الاقتصادي والذي يعطي الأولوية في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

ب- النزعة التقدمية وهى تعاظم دور الوسائل التكنولوجية لحل المشكلات وزعم أن هذه الوسائل تحسن حياة الإنسان.

ت- النزعة الاستهلاكية: أي تأكيد فكرة أن الاستهلاك المادي هو غاية الرفاهية.

ث– النزعة الفردية: وهى التنافس بين الأفراد لتحقيق المنفعة والمصالح الفردية. (جلول، 2021)

مجالات ظهور العولمة

ترتبط العولمة السياسية أساسًا ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي وخاصة في مجال صنع القرارات وصوغ الخيارات، وتتنوع هذه القوي الجديدة أشد التنوع، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة التي تطورت خلال العقود الأخيرة الماضية لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي الذي أنشأ عام 1999ليشرف على عملة اليورو، وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوروبية طوعا عن سيادتها في مجال السياسات النقدية ،إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على نخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليم يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، و لاحقا الوحدة السياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية.

لقد ارتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التي تتطلب استجابات دولية وجماعية، وليست استجابات فردية وعلى صعيد كل دولة قضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية فمع انكماش العالم وتقارب المجتمعات والارتقاء من المحلية إلى البحث عن الحلول العالمية لقد اتضح الآن أن جميع القضايا الاجتماعية المعاصرة هي قضايا عالمية في أسبابها وحلولها وتأتي في مقدمة هذه القضايا قضية الإرهاب والأمن الدولي وقضايا البيئة والتلوث البيئي والتدهور البيئي المستمر، وبروز مجموعة من المشكلات.(بعيطيش، 2020)

فكل قضية تبرز في السياسة العالمية تعبر عن مصالح معينة وتثير ردود أفعال آخرين، أي أن بروز قضية واكتسابها الأهمية على المستوى العالمي يرتبط بمصالح فواعل بالتالي تكوين وعي عالمي بالقضية، وأصبحت قضايا حقوق الإنسان والحكم الراشد والتحول الديمقراطي في ظل أزمة الدولة وانكماش مفهوم السيادة، ولما كانت هذه الشؤون عالمية يتعدى تأثيرها الدولة، فقد ظهر الحديث إلى جانب السياسة العامة العالمية عن الحكومة العالمية والذي يمكن اعتبارها كإستراتيجية لتخفيض حدة مصطلح العولمة، وهناك من يرى أن هذا المفهوم جاء لأجل تسيير عجز الدول عن مواجهة العولمة الاقتصادية، حيث أن تزايد الاعتماد المتبادل كان له دور أساسي في تحول العلاقات من دولية إلى كونية. فمفهوم الحكم العالمي يشير إلى تشابك الفواعل الدولية التي تحدد المصالح، الحقوق، والواجبات، وتحل الخلافات على المستوى العالمي. (بعيطيش، 2020)

أهداف العولمة

(بالة، 2017)

تتمثل أهداف العولمة فيما يلي:

1- الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية وإقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده؛ أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة.

2- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذى يهدد البشرية جميعا.

3- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي سواء من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الإنسان.

4- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات.

5- تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهري بالإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصري والنوعي وصولا إلى عالم إنساني بعيداً عن التعصبات والتناقضات.

العولمة الاقتصادية

يرتبط ظهور مصطلح العولمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي بالمدرسة النيوكلاسيكية، حينما أُدخل عنصر التكنولوجيا إلى معادلة الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال. وقد أدى هذا الإدخال إلى بروز نموذج القوى الخارجية والداخلية (Exogenous and Endogenous Forces)، الذي يفسر تغير الإنتاج تبعًا لمستويات التوظيف ورأس المال ومع ذلك لم يتوقف المفهوم عند هذا الإطار، بل شهد تطورًا مستمرًا ليشمل مختلف أوجه المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الاقتصادية. فقد امتد ليغطي مجالات مثل التكنولوجيا المالية التي وفّرت لحظية الاتصال بالأسواق، والتكنولوجيا الصناعية التي عززت انتقال الفن الإنتاجي المتطور بين الاقتصادات، وهو ما يعكس تحوّل الاقتصاد العالمي بصورة جوهرية مقارنة بالفترات السابقة على الثورة الصناعية الرابعة. (عبد الله، 2023)

وتُعرّف العولمة الاقتصادية بأنها اندماج أسواق العالم في مجالات التجارة والاستثمار ورؤوس الأموال والعمل والثقافة، ضمن إطار تحكمه حرية السوق الرأسمالية، بحيث تتحول الأسواق المحلية إلى سوق عالمية واحدة تخضع لقوانين العولمة الاقتصادية واتفاقياتها الدولية، مدعومة بثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد أكد البنك الدولي أن العولمة الاقتصادية تمثل نظامًا تجاريًا عالميًا مفتوحًا، تُرفع فيه العوائق أمام انتقال السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود، بما يؤدي إلى تكامل متزايد لأسواق العالم. ومن هذا المنطلق، تُسهم العولمة في إزالة الحواجز بين الشعوب وانتقال المجتمعات من الفرقة إلى التوحد، ومن التباين إلى التجانس، لتتكون قيم ومعايير إنسانية عامة تتجاوز الحدود القومية. (عبد الله، 2019)

أ- العولمة الاقتصادية في إطار الاقتصاد الكلي

يظهر أثر العولمة الاقتصادية بوضوح في تعزيز الكفاءة والإنتاجية داخل الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء، ولم يعد استخدام التكنولوجيا مقتصرًا على رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل امتد لدعم التنمية الاجتماعية والبشرية وصولًا إلى التنمية المستدامة. ويمكن الوقوف على أبرز انعكاساتها من **خلال المؤشرات الكلية:**

1- الناتج المحلي الإجمالي: أبرزت جائحة كوفيد-19 مرونة الاقتصاد العالمي، حيث تحوّل جزء كبير من الناتج إلى قطاع الخدمات الرقمية والافتراضية، مدعومًا بتكنولوجيا الاتصالات، ما أدى إلى ظهور أنماط اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد التشاركي.

2- البطالة والتشغيل: ساهمت العولمة في إعادة تشكيل سوق العمل عالميًا، إذ اختفت وظائف تقليدية لصالح أخرى حديثة، وهو ما يتطلب تحولًا هيكليًا في الاقتصادات القومية لمواكبة التغيرات المستمرة.

3- هيكل الاقتصاد القومي: على الرغم من أن العولمة تسهّل الحصول على مدخلات الإنتاج من الأسواق العالمية بأسعار تنافسية، إلا أن هشاشة بعض الاقتصادات اعتمدت بشكل مفرط على الخارج، ما جعلها أكثر عرضة لاضطرابات سلاسل الإمداد، كما تجلى خلال أزمة كوفيد-19.

4- السياسات النقدية والمالية: أدى الترابط المالي العالمي المدعوم بأنظمة التحويل البنكي) مثل (SWIFT إلى سرعة انتقال الأزمات النقدية، بحيث تعكس الأسواق المحلية فورًا تحركات السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى. مثال ذلك قرارات الفيدرالي الأمريكي المتعلقة بسعر الفائدة وتأثيرها على أسواق المال العالمية.

5- السياسات الداخلية: اتجهت الحكومات إلى توظيف أدوات الاقتصاد الرقمي لتعزيز الكفاءة في توزيع الدعم وإدارة أسعار الفائدة، بما يساهم في تحفيز الناتج المحلي وتحسين أداء الاقتصاد الكلي. (عبد الله، 2023)

ب- العولمة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الجزئي

يُعنى التحليل الجزئي بدراسة الأسواق وسلوك الوحدات الاقتصادية، وقد أعادت العولمة تشكيل هذه الديناميات عبر الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا:

1- ريادة الأعمال: سمحت الرقمنة بظهور أنماط جديدة من الخدمات والمنتجات التي تحولت من كماليات إلى ضرورات، كما هو الحال في شركات التكنولوجيا والحلول الرقمية.

2- تنافسية الأسواق: أصبح الاتصال الفوري بين الأسواق المحلية والدولية عاملًا رئيسيًا في تحديد كفاءة الأسواق وتنافسيتها، الأمر الذي انعكس في توسع التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية عبر مختلف القطاعات. (عبد الله، 2023)

ت- العولمة الاقتصادية والاقتصاد الدولي

يُعد الاقتصاد الدولي المرآة الأوضح لقياس مدى عمق العولمة، إذ يمثل القناة الرئيسة لانتقال التأثيرات بين الاقتصادات:

1. الخدمات اللوجستية: لعب قطاع النقل الدولي دورًا محوريًا في تعميق العولمة عبر التاريخ، ومع الثورة الرقمية أصبح أكثر تأثيرًا على تدفقات رؤوس الأموال وزيادة الاعتمادية المتبادلة.
2. أسواق السلع النهائية: ساهمت العولمة في تعميم أنماط استهلاك السلع بحيث تحولت الكماليات السابقة إلى حاجات أساسية، متأثرة بالاقتصاد الرقمي الذي يعزز الإنتاجية والناتج.
3. السلع الصناعية والتكنولوجية: أدت حركة نقل التكنولوجيا إلى توترات متعلقة بحقوق الملكية الفكرية، فضلًا عن آثار سلبية على البيئة نتيجة الإفراط في استغلال الموارد والطاقة غير النظيفة.
4. الأسواق المالية: أبرزت الأزمات الاقتصادية (1929، 2008، كوفيد-19) مدى عمق الارتباط بين الأسواق، حيث تنتقل الأزمات من الدول المتقدمة إلى الناشئة بسرعة، متأثرة بدرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي.
5. أسواق الطاقة والغذاء: كشفت الحرب الروسية-الأوكرانية عن خطورة الاعتماد على مصادر محدودة للغذاء والطاقة، ما فرض ضرورة تنويع المصادر وتوظيف

الأدوات الرقمية لإدارة الأسواق المحلية والحد من المخاطر الجيوسياسية. (عبد الله، 2023)

إن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل عملية تاريخية مركبة تشمل أبعادًا سياسية وثقافية واجتماعية، إذ تؤثر على أنماط الإنتاج والخدمات والاتصال، وتعيد صياغة تقسيم العمل الدولي؛ فهي تتجسد في صعود الشركات متعددة الجنسيات، وهيمنة المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتحرير الأسواق المحلية من القيود الجمركية والرقابية. وتبرز مؤشرات العولمة في كثافة حركة الأموال والعمالة، وانتقال التكنولوجيا، وهجرة العقول، وتنامي التبادل الدولي غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والنامية. ورغم أنها تتيح فرصًا للنمو والاندماج أمام الاقتصادات النامية، إلا أنها في الوقت نفسه تُكرّس التبعية وتزيد من قدرة الدول الكبرى على فرض هيمنتها الاقتصادية والثقافية، بما يعكس انتقال الرأسمالية من مرحلة التبادل والتوزيع إلى مرحلة الإنتاج وإعادة الإنتاج على المستوى العالمي. (عبد الله، 2019)

وفي ذات السياق العولمة الاقتصادية إلى الترابط الوثيق بين الاقتصادات المختلفة بحيث تصبح أكثر اعتمادًا على بعضها البعض من كونها مستقلة. ويعرفها جوزيف ستيجليتز بأنها تكامل وثيق بين دول وشعوب العالم، ناتج عن الانخفاض الكبير في تكاليف النقل والاتصالات، وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة وحتى الأفراد عبر الحدود. ومن هذا المنطلق، تُعد العولمة نتيجة مباشرة لانفتاح الدول على الاقتصاد العالمي وزيادة حجم التجارة والاستثمار الدولي، مما يؤدي إلى تكامل اقتصادي عالمي متنامٍ. وفي ظل هذه العملية، تحرر الدول سياساتها التجارية وتفتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية، خصوصًا للشركات متعددة

الجنسيات، وتُسهِّل حركة الأشخاص، بما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات الموجهة للتصدير. (سراج، 2023)

كما يمكن تفسير العولمة الاقتصادية في ضوء نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو، التي تؤكد أن الدول تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بكفاءة نسبية أعلى، ثم تتبادل هذه السلع مع غيرها من الدول، بحيث يحقق كل طرف مكاسب مشتركة من التجارة. غير أن هذا التفسير المثالي يصطدم بواقع معقد، إذ تكشف التجارب أن التجارة الدولية لا تخلو من تحديات، أبرزها السياسات الحمائية، والتفاوت في توزيع الموارد، واختلال موازين التبادل. لذلك فإن العولمة ليست مجرد حركة حرة للتجارة، بل نظام دولي تحكمه قواعد منظمة التجارة العالمية، وتؤثر فيه الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، التي أظهرت مدى تعقيد وتشابك العولمة المالية وأثرها العميق على اقتصادات الدول. (سراج، 2023)

سمات العولمة الاقتصادية

1. تفعيل مبادئ الحرية الاقتصادية.
2. تدفق المعلومات عبر الحدود دون قيود.
3. إزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية والخدمية والاستثمارات الخارجية.
4. الاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية.
5. بروز سوق عالمية تنافسية واسعة. (خليل، 2018)

مراحل التنافس الدولي وتطور العولمة الاقتصادية

تعددت مراحل التنافس الدولي عبر التاريخ، وكان للنظام الاقتصادي العالمي نصيب وافر من التأثر بهذه الصراعات في كل مرحلة وقد شهد العالم الموجة الأولى للعولمة بين الأعوام (1860–1914) بالتزامن مع الثورة الصناعية، حيث اتسمت هذه الحقبة باتساع حركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال، غير أنها انهارت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى نتيجة حدة الصراعات الدولية وعدم عدالة توزيع مكاسب العولمة، خصوصًا على الشعوب الخاضعة للإمبراطوريات الغربية وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الموجة الثانية للعولمة، التي بدأت بروح من التصالح الاقتصادي قبل أن تنقلب لاحقًا إلى حالة من عدم اليقين مع تطور الأوضاع الجيوسياسية وتصاعد التنافس بين القوى العظمى. ومن هذا المنطلق، يمكن تقسيم تطور العولمة إلى **مرحلتين رئيسيتين: مرحلة التصالح ثم مرحلة التنافس والصراع وسيتم توضيحهما كما يلي:**

–

أ– مرحلة التصالح – تأسيس العولمة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية–(1947 1970)

انطلقت مرحلة التصالح الاقتصادي الدولي مع توقيع اتفاقية الجات (GATT) عام 1947، كجزء من النظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 وقد مثلت هذه الفترة تحوّلًا جذريًّا من السياسات الحمائية التي سادت ثلاثينيات القرن العشرين إلى سياسات التحرير التجاري متعدد الأطراف وبرغم البدايات البطيئة فقد حققت هذه المرحلة إنجازات كبيرة من خلال جولات التفاوض التي قلصت

الحواجز التجارية وخفّضت الرسوم الجمركية بشكل ملحوظ **وتقوم هذه المرحلة على ثلاث مرتكزات أساسية:**

1- **التحرير التجاري عبر جولات الجات:** انطلقت أول جولة في جنيف عام 1947، تلتها ثماني جولات تفاوضية حتى عام 1994، أبرزها جولة كينيدي (1964–1967) وجولة طوكيو (1973–1979)، التي أسفرت عن خفض متوسط الرسوم الجمركية العالمية بنسبة 35.%

2- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN)** الذي نصت عليه المادة الأولى من اتفاقية الجات، إذ أتاح للدول المشاركة في المفاوضات الاستفادة من التخفيضات الجمركية الممنوحة لغيرها.

3- **نظام نقدي مستقر:** استند إلى قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتثبيت أسعار الصرف، ما سهّل التدفقات التجارية والمالية حتى انهياره عام 1971.

وقد انعكست هذه التحولات في نمو غير مسبوق للتجارة العالمية، إذ سجل معدل نمو سنوي بلغ 7.3% بين عامي 1948 و1973. وبالمقارنة مع فترات سابقة مثل عصر معيار الذهب أو حرية التجارة في القرن التاسع عشر، بدت حقبة ما بعد الحرب بمثابة "العصر الذهبي للعولمة"، حيث تلاقت إرادة التعاون الدولي مع سياسات التنمية الشاملة، ما أنتج تكاملًا اقتصاديًّا عالميًّا واسعًا ومع تسارع العولمة المالية في التسعينيات، تحولت العولمة من وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني إلى هدف في حد ذاته، تجسّد في "العولمة المفرطة". هذا التحول قيد قدرة الحكومات على رسم استراتيجياتها الاقتصادية الداخلية، وفرض عليها التزامات تجارية واستثمارية تحدّ من استقلالها في فرض سياسات صناعية أو جمركية، الأمر الذي أسهم في تعميق الفوارق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية. (بدون اسم، 2025)

ب- *مرحلة التنافس والصراع*

رغم أن العولمة بدأت كآلية لتحقيق المكاسب الاقتصادية المشتركة وتعزيز التعاون بين الدول، فإنها تحولت تدريجيًّا إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى؛ ففي العقود الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، ساهمت العولمة التقليدية في تقليص فرص النزاعات المباشرة بفضل الترابط التجاري والاستثماري. غير أن هذا التوازن تبدل بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث تصاعدت التوترات بين القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، واتخذ التنافس منحًى أكثر حدة وصدامية.

وتشير الاستراتيجية الأمنية الوطنية الأمريكية الصادرة في 2017 إلى دخول العالم حقبة جديدة من التنافس الدولي المتصاعد، حيث برزت ثلاث قوى عظمى – الولايات المتحدة، روسيا، والصين – في صراع جيوسياسي مفتوح. وقد تجلى ذلك في الانسحاب الأمريكي من شراكات تجارية كبرى، وتعطيل آليات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وهو ما عكس تراجعًا في التوافق المتعدد الأطراف **واتخذت أدوات الصراع صورًا متعددة:**

1. **الحروب التجارية:** مثل تصاعد الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية كأداة استراتيجية لتعزيز النفوذ الجيوسياسي.
2. **الحروب التكنولوجية:** حيث فرضت الولايات المتحدة قيودًا على تصدير الرقائق وأشباه الموصلات إلى الصين، وسط سباق عالمي متزايد نحو الابتكار العسكري والتكنولوجي.
3. **العقوبات المالية:** التي أصبحت أداة رئيسية للصراع، كما تجلى في العقوبات المفروضة على روسيا بعد غزو أوكرانيا، والتي غيرت طبيعة العولمة من نموذج يقوم على المكاسب المتبادلة إلى نموذج يقوم على "المحصلة الصفرية."

4. **التحالفات الدولية والإقليمية:** مثل توسع مجموعة "البريكس"، التي تمثل محاولة لإعادة التوازن إلى النظام العالمي بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

وبرغم استمرار ما يُعرف بـ"الاستثنائية الأمريكية"، فإن العالم يشهد اليوم تحولات هيكلية واضحة، حيث تتسارع المنافسة بين الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا في مجالات التكنولوجيا والأمن والطاقة، ما يشير إلى دورة جديدة من العولمة الإقليمية متعددة الأقطاب وفي مقابل ذلك، تبنّت الصين نموذج "العولمة ذات الخصائص الصينية"، القائم على التعاون والتنمية المشتركة من خلال مبادرات مثل "الحزام والطريق" والبريكس، وهو نموذج يحظى بدعم داخلي كبير بفضل نجاحه في تحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة، رغم التحديات المرتبطة بعدم المساواة والفجوات الإقليمية. (بدون اسم، 2025)

ثانيًا- مفهوم الحمائية

تعريف الحمائية التجارية

يمكن تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة بهدف فرض قيود مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، على حركة التجارة الدولية عبر حدودها. وتشمل هذه التدابير التعريفات الجمركية، والحصص، والقيود الفنية، وغيرها من الأدوات التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية محددة، مثل دعم الصناعة الوطنية، أو معالجة اختلالات في ميزان المدفوعات، أو تعزيز الأمن الاقتصادي. (عمار، 2018)

تُعد الحمائية من التوجهات المحورية في السياسات التجارية التي تتبناها العديد من دول العالم، سواء كانت نامية أو متقدمة. وقد شهدت أدواتها وأهدافها تطورًا ملحوظًا بمرور الوقت متأثرةً بتغير الظروف الاقتصادية العالمية وتعقّد آليات التجارة الدولية.

فحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين كانت التعريفات الجمركية تُعد الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسات الحمائية غير أن هذا الوضع تغيّر مع اختتام جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية في أبريل 1994 التي أفضت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)وقد تولّت المنظمة مهمة رعاية مبادئ تحرير التجارة من خلال متابعة خفض التعريفات الجمركية، وإلغاء القيود الكمية والحصص ومراجعة السياسات التجارية للدول لضمان الالتزام بقواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف.

وقد أسفرت عقود من السياسات القائمة على تحرير التجارة عن فتح الأسواق العالمية، وتعزيز التخصص في الإنتاج وفقًا لمبدأ الميزة النسبية، ما أسفر عن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، واندماج سلاسل الإنتاج والتوزيع عالميًا فضلًا عن تنشيط حركة التجارة الخارجية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملموسة ومع ذلك فإن النمط الدوري للأزمات في النظم الرأسمالية، وما تسببه من اضطرابات دفع العديد من الدول إلى البحث عن أدوات لحماية اقتصاداتها من الصدمات الخارجية وهو ما أسهم في بروز توجه جديد يُعرف بـ"الحمائية الجديدة. "(New Protectionism) ". (فتح الله، 2023)

تطور الحمائية التجارية

نشأت فكرة الحمائية قديمًا في إطار المذهب التجاري الذي هدف إلى تعزيز قوة الدولة عبر الحد من الواردات وزيادة الصادرات بهدف تراكم الذهب والفضة ومع الوقت تطورت أهداف الحمائية لتشمل حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، وبرزت حجة حماية الصناعات الناشئة كعنصر أساسي في السياسة التجارية خاصة في الولايات المتحدة. (فتح الله، 2023)

وفي نهاية القرن العشرين، وتحديدًا خلال الثمانينيات عادت الحمائية إلى الواجهة في أوروبا والولايات المتحدة لا سيما أثناء مفاوضات جولة طوكيو للاتفاقات متعددة الأطراف عام 1979. وقد جاء ذلك ردًا على التوسع الكبير في صادرات الدول الصناعية الناشئة مثل اليابان والتي باتت تُشكل تهديدًا واضحًا للقطاعات الصناعية التقليدية في الدول المتقدمة.

ورغم أن مفهوم "الحمائية الجديدة" قد يبدو معاصرًا إلا أنه يعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، حيث صاغه الباحث Baldwin (1986) لوصف السياسات الحمائية التي انتهجتها الولايات المتحدة كرد فعل على تراجع هيمنتها الاقتصادية أمام صعود قوى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان. وقد فرّق الباحثون مثل Fischer و Ethierبين الحمائية التقليدية والحديثة؛ حيث اتسمت الأولى بقوانين جمركية عامة وثابتة تُطبق على الجميع، في حين جاءت الحمائية الجديدة في شكل سياسات انتقائية ومؤقتة تُفرض ضد أطراف تجارية بعينها دون أن تكون واضحة أو متوقعة، **مثل:**

- قوانين مكافحة الإغراق
- الرسوم التعويضية
- قيود التصدير الطوعية
- قوانين الممارسات التجارية غير العادلة

ويُعد عدم اليقين في تطبيق هذه الإجراءات من أبرز سمات الحمائية الجديدة، إلى جانب أنها تُستخدم لفترات محددة غالبًا، وتخدم أهدافًا سياسية واقتصادية قصيرة الأجل. (فتح الله، 2023)

دوافع تبني سياسة الحماية التجارية

تنقسم مبررات ودوافع السياسات الحمائية إلى قسمين رئيسيين: مبررات اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، **يمكن تفصيلها على النحو التالي:**

أ) المبررات ذات الطابع الاقتصادي

1. حماية الصناعات الناشئة(Infant Industry Argument)

تُعد من أبرز المبررات الاقتصادية لتبني الحماية، حيث تحتاج الصناعات الوليدة في الدول النامية إلى بيئة محمية من المنافسة الأجنبية حتى تتمكن من بلوغ الكفاءة الإنتاجية. ففي المراحل الأولى، تكون هذه الصناعات غير قادرة على استغلال طاقاتها الإنتاجية بالكامل، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها الحدية والمتوسطة، وبالتالي تصبح غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية منخفضة التكلفة. وبناءً عليه، تتدخل الدولة لحمايتها مؤقتًا حتى تبلغ درجة النضج والكفاءة.

2. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)

تسهم السياسات الحمائية في تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار داخل الدولة المستوردة بدلًا من التصدير إليها، لتفادي الرسوم الجمركية وبتوطين الإنتاج، يتحقق للدولة نقل التكنولوجيا، وتوليد فرص عمل، وزيادة الناتج المحلي. (عمار، 2018)

3. تنويع القاعدة الإنتاجية:

يسعى أنصار الحماية إلى تجنب الاعتماد المفرط على إنتاج سلع محددة، معتبرين أن التنويع الإنتاجي يشكل حصنًا ضد تقلبات الأسواق العالمية، ويمنح الاقتصاد الوطني مرونة أكبر في مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية.

4. معالجة البطالة وتحفيز الاستثمار المحلي:

تؤدي القيود على الواردات إلى تحويل الطلب نحو المنتجات المحلية، مما يسهم في تعزيز التشغيل والاستثمار في القطاعات الوطنية، وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا. (عمار، 2018)

5. التصدي للممارسات التجارية غير العادلة:

تشمل هذه الممارسات الإغراق(Dumping) ، والدعم غير المشروع(Subsidies) ، وسوء استخدام حقوق الملكية الفكرية أو تكنولوجيا النقل. وفي هذه الحالات، تكون الحماية بمثابة رد فعل دفاعي لحماية الأسواق المحلية من المنافسة غير المتكافئة، وفقًا لما يسمى بـ "قوانين التجارة العادلة(Fair Trade Laws) "

6. تعزيز الإيرادات العامة:

تمثل الرسوم الجمركية مصدرًا مهمًا لتمويل الخزينة العامة، خاصة في الدول النامية. كما يُعد فرض هذه الرسوم بديلًا مقبولًا سياسيًا لفرض ضرائب مباشرة قد تواجه مقاومة شعبية.

7. تعويض التفاوت في تكاليف الإنتاج:

تُستخدم التدابير الحمائية كوسيلة لإعادة التوازن بين تكاليف الإنتاج المحلية المرتفعة وتكاليف الإنتاج المنخفضة في الدول الأخرى. ويمكن أن يصاحب ذلك تقديم دعم مباشر للصناعات الوطنية لزيادة قدرتها التنافسية.

8. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

تُسهم الحماية في خفض العجز التجاري عبر تقليص حجم الواردات، ما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز معدل التبادل الدولي لصالح الدولة من خلال التأثير على أسعار الاستيراد والصادرات.

ب) المبررات ذات الطابع غير الاقتصادي

1- تعزيز الأمن القومي والاستقلال الاقتصادي:

يرى مؤيدو الحماية أن الاعتماد الكبير على الواردات في توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والدواء والمواد الأولية قد يُعرض الدولة للخطر في أوقات الأزمات أو الحروب. ومن ثم، فإن تعزيز الاكتفاء الذاتي يُعد هدفًا استراتيجيًا يبرر الخروج عن مبدأ حرية التجارة، وهو ما أقره حتى دعاة الليبرالية الاقتصادية أمثال "آدم سميث"، الذي قال: "الدفاع أكثر أهمية من الثروة".

2-**حماية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي:**

في ظل انفتاح الأسواق، قد تتعرض الزراعة المحلية إلى منافسة قاتلة من المنتجات الزراعية الأجنبية المدعومة، ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي الوطني وانهيار الطبقة الزراعية؛ لذلك تُعد حماية هذا القطاع ضرورية للحفاظ على الأمن الغذائي والاستقرار الريفي.

3-الحفاظ على القيم الثقافية والدينية والاجتماعية:

تسعى بعض الدول إلى تقييد استيراد السلع التي تتعارض مع القيم الدينية أو الاجتماعية، مثل الكحول والمخدرات وبعض المنتجات الإعلامية. وتُبرر هذه القيود على أساس حماية الهوية الوطنية والثقافة المحلية من الذوبان في القيم الاستهلاكية العالمية. (عمار، 2018)

رواد الفكر الحمائي وتطور أطروحات الحماية التجارية

1- فريدريك ليست (1789–1846): المنظر الأول للحمائية الحديثة

يُعد الاقتصادي الألماني فريدريك ليست أحد أبرز مؤسسي الفكر الحمائي في القرن التاسع عشر، حيث لعب دورًا محوريًا في الترويج لأفكار الحماية التجارية باعتبارها

أداة وطنية للنهوض الصناعي. فقد شجع ليست على تعزيز التبادل التجاري بين المقاطعات الألمانية، وهو ما مهد لاحقًا لقيام منطقة التجارة الحرة الألمانية (الاتحاد الجمركي).

وبسبب مواقفه الفكرية، تعرض للسجن ثم هاجر إلى عدة دول من بينها سويسرا وفرنسا وإنجلترا، ليستقر مؤقتًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك، وجد أوضاعًا اقتصادية مشابهة لتلك التي تشهدها بلاده: وفرة في الموارد الطبيعية، ولكن دون وجود قاعدة صناعية قوية، نتيجة الهيمنة البريطانية على الأسواق عبر صادرات منخفضة الأسعار وخلال إقامته في أمريكا، انخرط ليست في الحركة القومية الاقتصادية التي كانت تدافع عن المنتج الوطني، وكتب عددًا من المقالات المؤيدة للسياسات الحمائية، والتي شكلت لاحقًا نواة كتابه الأشهر: "النظام الوطني للاقتصاد السياسي(1841) "

ولعل أبرز أطروحات فريدريك ليست:

يرى ليست أن الحماية التجارية يجب أن تكون مؤقتة وتدريجية، أي تفرض بقدر ما يلزم لنمو الصناعات المحلية، ثم تنخفض تدريجيًا مع بلوغ مرحلة النضج ويطرح مفهوم "الحماية المربية(Protection Éducatrice) "، والتي تُستخدم لتوفير بيئة تنافسية عادلة للصناعات الناشئة حتى تصل إلى الكفاءة الإنتاجية التي تؤهلها لمواجهة المنافسة العالمية.

ينتقد ليست التفوق الصناعي للدول الكبرى، ويعزوه إلى أسبقية الدخول في مجال التصنيع، وامتلاكها مزايا مثل: وفرة المواد الأولية، تقدم الأساليب الإنتاجية، واتساع الأسواق ويوضح أن فرض الرسوم الجمركية لا ينبغي أن يجعل السلع الأجنبية باهظة الثمن بصورة مفرطة؛ بل يُفترض أن تتقارب الأسعار بما يعزز التنافس ويحفز

الصناعيين المحليين على تحسين الجودة، وليس الاتكال السلبي على الحماية. (رشيدة، 2007)

2- تشارلز كندلبرجر :(Kindleberger) التنويع في مبررات الحماية

يُعد كندلبرجر من الاقتصاديين الأمريكيين المؤيدين للحمائية، وقد قدّم تصنيفًا مميزًا للمبررات التي تدعو إلى تبني الحماية التجارية، وهي على النحو التالي:

- حجة الصناعات الناشئة(Infant Industry Argument) وتتلخص في ضرورة تقديم دعم وحماية مؤقتة للصناعات الجديدة في الدول حديثة الاستقلال أو الخارجة من أزمات اقتصادية.
- حجة الدولة الجديدة(New Nation Argument) والتي تفترض أن الدول في بداياتها تحتاج إلى درجة أكبر من الحماية لتطوير قاعدتها الصناعية والمؤسساتية، وهي قريبة من الحجة الأولى من حيث الدوافع.
- حجة الدفاع والاعتزاز القومي(Defense and Pride Argument) حيث يرى كندلبرجر أن فرض الرسوم الجمركية يُسهم في تكوين احتياطات استراتيجية، ويمنح الصناعات المحلية فرصة لإنتاج سلع استراتيجية محليًا، حتى لو كانت تكلفتها أعلى، وذلك لتقليل الاعتماد على الخارج في أوقات الأزمات.

3- المدرسة الجديدة في كمبريدج: الحماية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي

تبنّى عدد من الاقتصاديين في مدرسة كمبريدج الجديدة رؤية مختلفة نسبياً، فقد ركزوا على صعوبات السياسة الاقتصادية في بريطانيا خلال سبعينيات القرن العشرين، لاسيما التحديات المرتبطة بتحقيق التوازن المزدوج (الداخلي والخارجي).

وفي عام 1976، نشر الاقتصاديان PPS و O'Flynn مقالًا أشارا فيه إلى إمكانية استخدام تقييد الواردات كوسيلة للحد من البطالة دون التسبب في تفاقم العجز الخارجي.

ورغم إقرارهما بمزايا الليبرالية الاقتصادية، فإنهما اعتبرا أن الحماية المقيدة قد تساعد على تحقيق تقليص الواردات؛ إعادة توجيه الطلب نحو الإنتاج المحلي؛ تعزيز فرص الاستثمار الداخلي؛ المساهمة في استقرار ميزان المدفوعات.

ةيرى منظرو المدرسة أن تقييد الواردات شرط أساسي لإعادة غزو السوق الداخلية من قبل الصناعات الوطنية، وهو ما يمهّد لتحقيق التوازنين الداخلي والخارجي معًا. غير أن هذه الطروحات وُوجهت بانتقادات، لكونها تفترض ضمنيًا تعميم السياسات الحمائية عالميًا، وهو أمر يصعب تحقيقه دون آثار عكسية على التجارة الدولية.

4- تصاعد الحمائية بعد الحرب العالمية الثانية

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن تحولات سياسية واقتصادية كبرى، من بينها انهيار نظام الذهب، وتراجع التجارة العالمية، وارتفاع موجات الحماية التجارية، كما حدث بعد أزمة عام 1929 ولتدارك هذا الوضع، أُبرمت اتفاقيات بريتون وودز، والتي أدت إلى تأسيس مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي(IMF) ؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) وقد جاء ذلك بالتوازي مع توجه أمريكي نحو إعادة صياغة النظام التجاري العالمي بما يخدم مصالحها، خاصة في ظل فشل سياسات الحماية السابقة (مثل خطة سموت–هاولي) في معالجة أزمتها الاقتصادية.

وبناءً على مقترح أمريكي، دُعي إلى مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف انعقد في لندن عام 1946، ثم استُكملت أعماله في جنيف وهافانا، حيث صدر ميثاق هافانا للتجارة الدولية (1948)، والذي وضع الأسس الأولى لتحرير التجارة الدولية بعد الحرب.(رشيدة، 2007)

السمات الرئيسة للسياسات التجارية الحمائية

تمثل السياسات الحمائية نمطاً من السياسات التجارية التي تتبناها الدول لحماية صناعاتها وأسواقها المحلية من المنافسة الخارجية، وقد برزت هذه السياسات بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة، وتتميز بجملة من الخصائص الجوهرية **من أبرزها ما يلي:**

1- **الطابع الأحادي في تبني السياسات:** تتسم السياسات الحمائية بكونها سياسات أحادية الجانب، حيث تنطلق من اعتبارات وطنية ضيقة، تركّز على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل دون مراعاة مصالح الشركاء التجاريين أو التوازنات الدولية.

2- **تركيزها بين القوى الاقتصادية الكبرى:** تنتشر هذه السياسات بشكل رئيسي بين الدول الكبرى ذات التأثير الكبير في التجارة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، لما لهما من قدرة على التأثير في اتجاهات التجارة العالمية.

3- **الوتيرة المتزايدة في تطبيق الإجراءات الحمائية:** شهد العالم، لا سيما في العقد الأخير، تصاعدًا ملحوظًا في عدد الإجراءات الحمائية، حيث يُقدَّر عددها بنحو 16 إلى 20 إجراء شهرياً على مستوى العالم، مع ملاحظة أن معظم هذه الإجراءات لا يتم التراجع عنها، بل يُقابل غالبًا بإجراءات مماثلة من قبل الدول المتضررة، في إطار مبدأ المعاملة بالمثل.

4- **سياق زمني حساس لتطبيقها:** تأتي هذه السياسات في سياق اقتصادي عالمي يعاني من هشاشة هيكلية، يتمثل في استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، واختلال موازين المدفوعات، مما يزيد من حدة التأثيرات السلبية للحمائية.

5- **التعارض مع مبادئ تحرير التجارة:** تتنافى السياسات الحمائية مع روح النظام التجاري الدولي القائم على تحرير التجارة، حتى وإن جاءت أحيانًا في شكل "إجراءات رمادية" لا تنتهك بشكل صريح قواعد منظمة التجارة العالمية، إلا أنها تؤدي فعلياً إلى تقويض حرية التجارة وتكريس ممارسات تعرقل الانفتاح الاقتصادي.

6- **محدودية المزايا وظهور آثار عكسية:** تُحقق السياسات الحمائية في الغالب مزايا مؤقتة، سرعان ما تتلاشى عند اتخاذ الشركاء التجاريين إجراءات مضادة، مما يؤدي إلى تصاعد النزاعات التجارية وتراجع الكفاءة الاقتصادية.(علي وآخرون، 2019)

أشكال الحمائية الجديدة

تتخذ الحمائية الجديدة أشكالًا متنوعة **من أبرزها:**

1- **سياسات المشتريات الحكومية:** حيث تُفضل الدول شراء السلع المحلية على المستوردة، ما دفع إلى توقيع اتفاقية المشتريات الحكومية (GPA) داخل منظمة التجارة العالمية لضمان الشفافية.

2- **دعم الصناعات المحلية:** من خلال تقديم إعانات تقلل من تكاليف الإنتاج ما يُمكنها من منافسة السلع الأجنبية محليًا وخارجيًا بغض النظر عن كفاءتها الفعلية.

3- **معايير الصحة والسلامة:** تُستخدم أحيانًا كوسيلة حمائية غير معلنة إذ تُفرض شروط صارمة على الواردات دون تطبيق مماثل على المنتجات المحلية.

4- **معايير الجودة والمقاييس:** تُستخدم لتعطيل دخول السلع المستوردة خاصة إذا كانت المنتجات المحلية لا تستوفي نفس المعايير.

5- **الإجراءات البيروقراطية المتعمدة:** مثل تأخير الإفراج الجمركي لبعض السلع المستوردة.

6- **السياسات النقدية:** كتخفيض سعر صرف العملة لدعم تنافسية الصادرات أو الحد من الواردات. (فتح الله، 2023)

انتشار الحمائية الجديدة والسياق الدولي

تفاقمت الدعوات إلى تبني سياسات حمائية جديدة خاصة في أوروبا والولايات المتحدة مع تكرار الأزمات الاقتصادية وضعف وتيرة التعافي؛ **فعلى سبيل المثال:**

1- سجلت منظمة التعاون والتنمية (OECD) عجزًا كبيرًا عام 1987 بلغ 30 مليار دولار.

2- بلغ العجز التجاري الأمريكي نحو 132 مليار دولار في العام نفسه.

3- حققت اليابان فائضًا بلغ 77 مليار دولار.

إن هذه المعطيات دفعت الدول المتقدمة إلى استغلال نصوص وقائية مثل المادة 19 من اتفاقية الجات، التي تتيح فرض قيود على الواردات في حال تسببت في الإضرار بالاقتصاد المحلي وقد مارست الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات إجراءات حمائية غير رسمية عُرفت باسم "الإجراءات الرمادية"(Grey Area Measures) ، من أشهرها "التقييد الطوعي للصادرات". وسجلت سكرتارية الجات عام 1989 عددًا كبيرًا من هذه الحالات **ما يلي:**

- 236 حالة حمائية إجمالية
- 127 حالة للمجموعة الأوروبية
- 97 للولايات المتحدة
- 12 لليابان
- 12 لكندا
- 6 للسويد

حتى الوقت الراهن لا تزال هذه السياسات تُستخدم في أوقات الأزمات، **كما حدث في:**

- الأزمة الآسيوية 1997
- الأزمة المالية العالمية 2007–2008
- جائحة كوفيد–19
- الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين 2018

- الأزمة الروسية الأوكرانية

وقد أظهرت التقارير أن القيود الحمائية ارتفعت بنسبة 23% بين عامي 2008 و2014، ما يعكس تزايد اللجوء إلى الحمائية كأداة اقتصادية في مواجهة التقلبات العالمية. (فتح الله، 2023)

التداعيات الاقتصادية للسياسات الحمائية

1- **تصاعد السياسات الانتقامية:** أدى اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل إلى سلسلة من الإجراءات الانتقامية بين الدول مما أسهم في خفض معدلات النمو الاقتصادي العالمي وتقويض الاستقرار التجاري الدولي.

2- **عرقلة مسار تحرير التجارة المتعدد الأطراف:** أضعفت السياسات الحمائية الجهود الرامية إلى تعزيز الانفتاح التجاري عبر الأطر متعددة الأطراف، وهو ما دفع العديد من الدول إلى اللجوء إلى التكتلات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية لتحقيق مصالحها التجارية.

3- **ارتفاع التكاليف والتضخم العالمي:** أدت هذه السياسات إلى رفع تكاليف إنتاج السلع والخدمات، مما انعكس في ارتفاع معدلات التضخم والأسعار العالمية، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة والرفاه الاقتصادي في العديد من الدول.

4- **إضعاف بيئة المنافسة والابتكار:** ساهمت الحماية المفرطة في تقليص التنافسية بين الشركات المحلية ونظيراتها الأجنبية، الأمر الذي انعكس سلباً على تطوير الإنتاجية، وقلل من معدلات الابتكار، وعمّق فجوة الجودة بين المنتجات. (علي وآخرون، 2019)

تعريف الانفتاح الاقتصادي

يرتبط مفهوم الانفتاح في أصله اللغوي بفعل "فتح" الذي يعني إزالة الإغلاق أو إزالة الحواجز، وهو بذلك يحمل دلالة على الكشف والإتاحة وعلى المستوى الاقتصادي، ارتبط الانفتاح بفكرة الحرية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ ترك السوق يعمل دون تدخل مباشر من الدولة بما يتيح حرية المبادلات التجارية وتدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود وقد استخدم الانفتاح بمعانٍ متعددة، منها دلالته على الانفتاح الفكري والثقافي بين الشعوب، أو على كونه بوابة لبدء علاقات جديدة اقتصادية وتجارية. وفي المجال الاقتصادي تحديدًا، يشير الانفتاح إلى تبني سياسات تسمح بتقليل القيود على حركة التجارة ورؤوس الأموال، سواء من خلال تحرير الواردات والصادرات أو تشجيع الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص وتوفير بيئة مرنة تدعم الإنتاج والمنافسة.

ويُنظر إلى الانفتاح الاقتصادي بوصفه سيفًا ذا حدين؛ فمن ناحية يوفر فرصًا واسعة للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطور التكنولوجي والتجارب الحديثة، ومن ناحية أخرى قد يفتح المجال أمام هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصادات الوطنية، بما قد يؤثر على استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي. ومن ثم، يظل التحدي الأساسي أمام الدول هو إيجاد التوازن بين تبني سياسات انفتاحية تحقق التنمية والتطور، والحفاظ في الوقت نفسه على الخصوصية والهوية الاقتصادية والثقافية. (محروس، 2023)

وفي هذا الصدد يُعد مفهوم الحرية الاقتصادية من الركائز الأساسية في فهم تطور الاقتصاد والمجتمع، إذ يقوم على مبادئ مثل حماية الملكية الخاصة، وحرية إدارة الأعمال، وانفتاح الأسواق؛ فالحرية الاقتصادية تمثل إطاراً يتيح للأفراد والمجتمعات

إطلاق إمكاناتهم وتحقيق الازدهار بعيداً عن القيود المفرطة للدولة، مع إدراك أنه لا يمكن لأي نظام أن يوفر حرية مطلقة للجميع. وفي هذا السياق، ظهرت جهود دولية لتقييم مستويات الحرية الاقتصادية بين الدول من خلال مؤشرات تقيس عناصر متعددة، أبرزها سيادة القانون بما يشمل حماية الحقوق والنزاهة والعدالة، وحجم دور الحكومة من حيث الإنفاق والضرائب والصحة المالية، وكفاءة التنظيم التي تتعلق بحرية الأعمال والعمالة والسياسة النقدية، إضافة إلى انفتاح الأسواق من خلال حرية التجارة والاستثمار والتمويل. ويُستخدم هذا التقييم كمقياس شامل يساعد على مقارنة اقتصادات الدول، ويوفر أداة عملية لصناع القرار والمستثمرين لتحديد أفضل البيئات الاقتصادية وأكثرها ملاءمة للنمو. (Hung and other, 2024)

خصائص الانفتاح الاقتصادي

يسهم الانفتاح التجاري في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال دفع الدول إلى التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج. كما ينعكس ذلك على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج المرتبطة بالسلع الموجهة للتصدير، الأمر الذي يرفع من مستوى الإيرادات ويحفّز الاستثمارات، وبالتالي يساهم في خلق فرص عمل جديدة والحد من معدلات البطالة. ومن جانب آخر، يشجع الانفتاح التجاري على الاستثمار في التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة، بما يدعم الانتقال من اقتصاد قائم على الميزة النسبية إلى اقتصاد قائم على الميزة التنافسية.

وفي السياق ذاته، يتيح الانفتاح التجاري توسيع نطاق الأسواق الخارجية وبناء قاعدة تصديرية أكثر قدرة على المنافسة، غير أن هذا الانفتاح يحمل في طياته بعض التحديات، خصوصاً بالنسبة للدول النامية؛ إذ قد يحدّ من قدرتها على حماية صناعاتها

المحلية في مواجهة المنتجات الأجنبية المماثلة، مما يضعف تنافسيتها الداخلية. كما قد يؤدي إلى اختلالات في ميزان المدفوعات لديها، إضافة إلى أنه يسهل انتقال الأزمات الاقتصادية من سوق إلى آخر بسرعة، حيث يزداد تأثر الاقتصادات الوطنية بما يحدث في الاقتصاد العالمي بقدر ما يزداد مستوى الانفتاح والارتباط بالتجارة الدولية. (المتولي، 2021)

ثالثًا- مفهوم النظام الدولي

تعريف النظام الدولي

إن النظام بالمفهوم العام يعبر عن مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة التي تسعى لتحقيق أهداف مشتركة لهذه الأجزاء المتفاعلة، باعتبار أن هذه الأهداف تشكل ضرورة لإدامة هذا النظام كما أنها تحقق رغبة العناصر المكونة له، بالوقت نفسه تضع أطار لسلوك العناصر الداخلة لهذا النظام، وبالتركيز على مفهوم النظام الدولي؛ فإن له عدة تعريفات في قواميس المفاهيم السياسية منها التعريف بأنه مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية ويمكن أن تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة كمقوم أساسي للنظام، وهو أنماط من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ولاعبين كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية والسياسية عبر حدود الدول قابلة التوقع والإدارة بما يشمل توزيع ورقابة على القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية. (الجبوري، 2022)

النظام الدولي يعد إطاراً نظرياً ابتكره علماء السياسة حتى يساعد المحللين والدول على فهم نظام القوة السياسية في العلاقات الدولية، وشكل القوة بين الدول حتى يمكن تصنيفها. ولذلك فإن النظام الدولي ليس نظاماً مكتوباً أو نظاماً رسمياً أو قانوناً ينظم العلاقات بين الدول، بل هو إطار يساعد على تحليل شكل العلاقات بين الدول، ومعرفة الأطراف الأكثر قوة والأكثر نفوذاً مقارنة بغيرها، وبالتالي فإن النظام الدولي هو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في مختلف المجالات. والتفاعل المقصود هنا هو طبيعة العلاقات بين الدول، أما الفاعلون الدوليون فهم مجموعة من الأطراف، وهي الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون أدواراً دولية، كما هو الحال بالنسبة لقادة المنظمات الإرهابية أو تجار السلاح أو بعض الأشخاص الذين يملكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم. (بدون اسم، 2012)

تصنيف القوة السياسية في النظام الدولي

يتم تصنيف القوة في العلاقات الدولية والنظام الدولي إلى ثلاثة أنواع:

أ- النظام متعدد القطبية: يقوم هذا النظام على توازن القوى (الأقطاب)، حيث لا توجد فيه قوة سياسية واحدة تقوم بوظيفة القيادة داخل النظام الدولي. وتتم العلاقات بين القوى على أنها علاقات صراع وتنافس في الغالب بسبب غياب القوة القائدة.

ب- النظام ثنائي القطبية: يقوم هذا النظام على وجود قوتين سياسيتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي لأنهما تمثلان القوة الأعظم في النظام نفسه. واللافت في هذا النوع من النظام الدولي أن القوى السياسية المختلفة تتمحوران حول القوتين العظميين اللتين تحاولان استقطاب كافة القوى السياسية في العالم.

ت- النظام أحادي القطبية: يقوم هذا النظام على سيطرة قوة سياسية واحدة فقط على كافة تفاعلات النظام الدولي، بمعنى احتكار طرف واحد للقوة السياسية في العالم. ويملك هذا الطرف نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً هائلاً بحيث يجعل من الصعوبة بمكان منافسته من قبل الأطراف الأخرى لفترة من الزمن.

دائماً ما يتم تصنيف الدول في النظام الدولي إلى دول من ثلاثة أصناف: دول عظمى، ودول كبرى، ودول تابعة. والدولة العظمى هي الدولة التي تملك القوة السياسية وتستفرد بالنفوذ على النظام الدولي بأكمله. أما الدولة الكبرى فهي الدولة التي تملك نفوذاً كبيراً، ولكن ليست لديها القدرة على تبوء القوة الأولى على مستوى العالم، ورغم ذلك فإنها مرشحة لأن تكون قوة عظمى مستقبلاً. والدول التابعة هي مجموعة الدول التي لا تملك القوة السياسية لأن تكون دولاً كبرى، وعادة ما تتوزع هذه الدول في تبعيتها بين الدول العظمى والدول الكبرى. (بدون اسم، 2012)

تطور النظام الدولي

نشوء النظام العالمي:

لم تكن فكرة النظام العالمي حديثة الوجود بل لها جذور تاريخية ومحاولات تنظيرية مهدت لقيام النظام ففي عام 1315م دعى -دانتي الليجيري -Dante Alighieri الى ضرورة توحيد السلطة والقضاء على الفوضى عن طريق قيام حكومة عالمية، بينما اقترح المفكر -أمريك كروشيه- التخلص من مبدأ السيادة لأنه يسبب بتشقق المجتمع الدولي ، وذهب المفكر الألماني -فيلهلم ليبتز-Wilhelm Leibniz بعيدا حيث اعتبر أن السلم الدولي لا يتحقق بمنع قيام النزاعات بل يجب أن يستند إلى تنظيم دولي يضم جميع الدول وينظم حل النزاعات وذلك في عام (1670). (الجبوري، 2022)

من المهم فهم تطور النظام الدولي المعاصر الذي يؤرخه علماء السياسة والعلاقات الدولية بأنه بدأ في العام 1648 عندما تم توقيع معاهدة ويستفاليا التي أنهت الحروب الدينية التي كانت دائرة في القارة الأوروبية، وساهمت في تكوين الدول القومية في أوروبا بالشكل الذي صارت عليه الآن.

خلال الفترة الممتدة من معاهدة ويستفاليا وحتى الحرب العالمية الثانية اتسم النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت هناك مجموعة من القوى السياسية التي تتنافس وتصارع فيما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم، مثل الدولة العثمانية، وإمبراطورية النمسا والمجر، وغيرها من القوى الأوروبية.

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945 تغيّر النظام الدولي وتحوّل إلى نظام الثنائية القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وهو الصراع الذي يطلق عليه الحرب الباردة. واتسم الصراع نفسه باستقطاب القوتين الأعظم (موسكو، وواشنطن) لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسين.

وفي العام 1991 شهد العالم تحولاً مهماً عندما سقط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، وعلى الفور تغيّر النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وهي الحالة التي لا تزال سائدة في النظام حتى اليوم. إذ لا يوجد طرف دولي ينافس الولايات المتحدة، ولذلك يطلق عليها لدى خبراء العلاقات الدولية وعلماء السياسة بأنها القوة الأعظم في العالم. (بدون اسم، 2012)

النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين

يشير تحليل السِّمات لنظام ما بعد الحرب العالميّة الثانية إلى ثلاث مستويات رئيسيّة من المخاطر المُحتمَلة:

- بعض الدّول الرائدة ترى أنّ الكثير من مكوّنات النّظام مُصمّمة لتقييد قوّتها والحفاظ على ديمومة الهيمنة الأمريكية.
- التقلّب نتيجة انهيار الدّول أو الأزمات الاقتصاديّة.
- تغيّر السّياسات المحليّة في عصر النّمو البطيء واتّساع فجوة التفاوت .

نتيجة لجملة التطوّرات السّياسية والعسكريّة والتكنولوجيّة التي يشهدها العالم اليوم، فقد نكون على أعتاب تغيّرات جوهريّة على مستوى القيادة العالميّة، وهناك من يقول بقرب انتهاء النّظام الحادي القطبيّة والتحوّل إلى شكل جديد قد يتّسم بلاقطبية أو يمكن أن يكون على شكل أكثر تعقيداً يُطلق عليه الدّارسون اليوم مسمّى النّظام المركّب.

هناك العديد من المؤشّرات على صعود قوى جديدة مقابل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، منها على سبيل المثال لا الحصر: الصّين. فقد عرض نوح فيلدمان في كتاب الحرب الهادئة نظرته حول الصّين من حيث تشبيهها بالولايات المتّحدة الأمريكيّة من حيث المساحة القارّيّة الشّاسعة والتاريخ الامبريالي الحافل واستعرض رغبة الصّين في تحقيق مصالحها الجيواستراتيجية لمنافسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة علي القوّة العالميّة وقد عرض دليلاً واقعياً على سعي الصّين للتحوّل إلى قوّة دوليّة عُظمى مع قدرتها على فعل ذلك وقد تضمّن دليله محدّدات عسكريّة وثقافيّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة وإيديولوجيّة ووصف ما يحدث بين الصّين والولايات المتحدة بالحرب الهادئة تعبيراً عن حرب باردة جديدة بين الطّرفين. (سيف الدين، بدون تاريخ)

مؤشرات تغير النظام الدولي

(فرج الله، 2023)

1- المؤشر الأول: صعود دول على المسرح العالمي، وعلى رأسها روسيا والصين في خضم التطورات العالمية الجديدة (الحرب الروسية الأوكرانية، والأزمات المالية العالمية، والتغير الجيوسياسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية، والحصار الأمريكي للصين بعد تفوقها عالميا، وتراجع الدور الأمريكي، ولفظ القارة الإفريقية لاستعمار الغرب، والحروب والصراعات في أفريقيا والإرهاب، والهجرة، والتغير المناخي، في مقابل تراجع دول وقوى غربية وهو ما يشير إلى قدوم نظام عالمي جديد لا محال، فهذه التطورات هى دلالات على البدء الفعلي في تشكيل النظام العالمي الجديد، وإن النظام الحالي الذى تعمل عليه واشنطن وتحارب من أجل بقائه واستمراره لم يعد قائما من الأساس، فالخريطة السياسية للعالم شهدت تغيرا بظهور دول جديدة لم تكن قائمة، واختفاء دول كانت قائمة، وتغيير مراكز النفوذ والقوى العالمية، ومستقبل ينذر بغروب نظام عالمي بقواه العالمية، وشروق نظام جديد بقوى جديدة، الأمر الذى ترتب عليه تغيير في العلاقات الدولية.

2- المؤشر الثاني: تغيير ديناميكية الجغرافيا السياسية القائمة على الموارد البشرية والطبيعية للدول وما ينتج عنه من توسع جغرافي على حساب الدول والأوطان إلى الاتجاه نحو التقارب في العلاقات السياسية والاقتصادية وفق مصالح الدول. ومن ثم، تتجه علاقات الدول فيما بينها نحو التطور الاقتصادي وقوة الدول ونفوذها وما تمثله من دور مؤثر في المنطقة وتوسعها سياسيا، وخير دليل على ذلك التطبيع غير المعهود الذى تشهده المنطقة بين القوى الإقليمية الرئيسية وهو ما

يتجاوز الأطر التقليدية، وقيام الصين بدور الوساطة فى منطقة الشرق الأوسط، فالجيوبوليتك بمفهومها لم تعد مقبولة الآن؛ حيث إنها قائمة على توسع الدول لحدودها حتى ولو على حساب دول الجوار، وهو ما تنتج عنه الحروب والخسائر الاقتصادية بل انهيار للدول.

3- المؤشر الثالث: وفق المشهد الدولي الحالي من صعود تحالفات وتكتلات وتجمعات لدول بعينها تحدد ملامح النظام العالمي الجديد في مقابل تراجع التحالفات الحالية مثل حلف الناتو الذى اختزل دوره في الصدام المباشر والحروب، والأمم المتحدة التي اختزلت دورها في الشجب والإدانة فقط، ولم نسمع عن دور لها على أرض الواقع في الحروب والصراعات والانهيار الاقتصادي.

4- المؤشر الرابع: التفاهم بين الفاعلين الجدد على خريطة العالم الجديدة بعد أن شهد العالم قطبا واحدا ظل منفردا بقيادة العالم يصدر القرارات ويملى الشروط فقط ويوقع العقوبات.

5- المؤشر الخامس: نظام اقتصادي جديد تجاوز العملة الواحدة (الدولار) والاتجاه للعملات المحلية وسلة عملات جديدة.

تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد

النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو البنية التي تحدد شكل العلاقات الدولية وفقًا لتوزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بين الدول. ويقوم هذا النظام على وجود قوة رئيسية مهيمنة توجه مساره، مع وجود آليات لإدارة الأزمات وتنظيم العلاقات بين الدول؛ فعلى المستوى الاستراتيجي، يتسم النظام العالمي الحالي بقدر من الأحادية القطبية مع هيمنة واضحة للنظام الرأسمالي. أما على الصعيد الاقتصادي، فتبرز القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والاتحاد الأوروبي كمحاور

أساسية في قيادة الاقتصاد العالمي. وعلى المستوى السياسي، تسود الانقسامات والصراعات في إدارة العلاقات الدولية.

وقد نشأ هذا النظام نتيجة تراكم عدد من العوامل، أبرزها: هشاشة البنى الاقتصادية في الدول النامية، الفوضى النقدية وما ترتب عليها من معدلات تضخم مرتفعة، إضافة إلى غياب التنظيم في أسواق المواد الأولية (كالنفط والطاقة)، وما لذلك من انعكاسات سلبية على مسار التنمية.

خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمجموعة من السمات التي تميّزه عن المراحل السابقة، **ويمكن تلخيصها فيما يلي:**

1- **الديناميكية والتغير المستمر:** النظام الحالي ما يزال في طور التشكل منذ تسعينات القرن الماضي، ويتجه إلى المزيد من التكيف مع المتغيرات المستقبلية بفعل التحولات التكنولوجية والعولمة.

2- **الطابع الهرمي والانفراد بالقمة القطبية:** بعد انهيار المعسكر الشيوعي في بداية التسعينات، برز النموذج الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق كالنموذج المهيمن، مما أدى إلى سيطرة آليات السوق والحرية الاقتصادية والتراجع التدريجي عن الاقتصاد الموجّه.

3- **تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل:** أدى التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات إلى تعزيز ترابط الاقتصادات العالمية، وزيادة حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال، مما عمّق فكرة "عالمية الأسواق."

4- **أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي:** لم يعد بالإمكان لأي دولة مهما بلغت قوتها أن تنفرد بإنتاج منتج صناعي كامل، بل أصبحت عملية الإنتاج موزعة على عدة دول؛ حيث تتخصص كل دولة في إنتاج جزء من المكونات (مثل صناعة السيارات، الأجهزة الإلكترونية، الحواسيب).

5- **ثورة المعلومات والاتصالات:** يمثل النظام الاقتصادي العالمي الجديد امتدادًا للثورة الصناعية الثالثة، حيث لعبت التقنيات كثيفة المعرفة، والابتكارات في مجال المعلومات والاتصالات والمواصلات، دورًا محوريًا في تعميق العولمة الاقتصادية وتسريع وتيرة الترابط الدولي. **(عثمان، 2017)**

الفصل الرابع
المنهجية وتحليل النتائج

المنهجية

المنهج التحليلي

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وهو أحد المناهج الرئيسية في العلوم السياسية كما أنه منهج منطقي يُستخدم في البحث العلمي عامة، فعملية التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناء على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي ملائم للظاهرة المدروسة فالتحليل في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكمياء يسمى بالتحليل التجريبي أما تحليل الأفكار والتمييز بينها وخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويستعمل في الأبحاث السياسية أو القانونية، فيسمى بالتحليل النظري المجرد؛ لأنه يسمح بإظهار وتبيان الخصائص الأساسية فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال.

ينطوي مضمون المنهج التحليلي على عدة عناصر حيث يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، إنما الشكلية أيضًا، ومن جانب آخر فهو يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل، أو كلمات، أو مصطلحات، أو رموز، أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بالأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم، كما ينبغي أن يكون التحليل منتظمًا، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

يجب أن تكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة قيد التحليل لضمان ثبات النتائج عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين، وترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملًا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

أدوات جمع المعلومات

تُعرّف أدوات الدراسة في البحث العلمي بأنها: "الطرق التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبحث والتي تساعد في دراسة وتحليل مشكلة البحث وبعد ذلك التوصل إلى النتائج".

تستخدم الدراسة أكثر من طريقة وأداة لجمع المعلومات حول المشكلة البحثية والإجابة عن فرضياتها كالكتب والدراسات السابقة، ومواقع الإنترنت والمجلات والمقالات المتعلقة بموضوع البحث، والموسوعات البحثية، بالإضافة إلى المصادر الثانوية الأخرى The Secondary Sources.

تحليل النتائج

أولًا- أبعاد العولمة الاقتصادية

آثار العولمة أمام الدول النامية

1. تبني سياسات جديدة للتنمية تعتمد على آليات السوق.
2. تعزيز هياكل الميزانيات الحكومية وتحسين القدرة على جذب التمويل الداخلي والخارجي.
3. دعم وإصلاح الإدارة الاقتصادية والنظم القانونية.
4. التوسع في برامج خصخصة المؤسسات العامة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

المتغيرات العالمية المرتبطة بالعولمة

1. الانتقال من النظام الرأسمالي التقليدي إلى عصر الأسواق المفتوحة.
2. التحرير المتزايد للأسواق الوطنية وفتحها أمام التجارة والاستثمار الأجنبي.
3. ارتفاع عدد الدول التي ألغت القيود التجارية من 35 دولة إلى 135 دولة (1970 – 1998م).
4. انخفاض الرسوم الجمركية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية (من 6.3٪ إلى 3.8٪ في الدول الصناعية، ومن 15.3٪ إلى 12.3٪ في الدول النامية). (خليل، 2018)

انعكاسات الثورة التقنية

1. التطور في مجالات الحاسوب، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.
2. تعزيز الترابط بين الأسواق العالمية وتحريرها.
3. تضاعف الإنتاج العالمي من 3 تريليونات دولار إلى 30 تريليون دولار.
4. ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى أكثر من ضعفين ونصف.

5. استمرار التفاوت في توزيع الرفاهية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

المشكلات الناجمة عن العولمة

1. تصاعد معدلات البطالة وضياع فرص العمل.
2. زيادة حدة المنافسة واعتماد طرق إنتاج وتكنولوجيا جديدة تقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة.
3. تكثيف استخدام التنظيمات الصناعية الحديثة والسلع المتطورة.
4. تفاقم ظاهرة الفقر في الدول النامية نتيجة هجرة رؤوس الأموال إلى الدول المتقدمة.
5. اتساع الفجوة التنموية بين الدول الأكثر تقدماً والأقل نمواً. (خليل، 2018)

أولًا- لمحة على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي

أعادت الحرب الروسية–الأوكرانية طرح أسئلة جوهرية حول مستقبل النظام الدولي الراهن، ليس فقط من زاوية التوازنات العسكرية والسياسية، وإنما أيضًا من منظور إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. فقد أظهرت هذه الحرب أن الاقتصاد بات أداة مركزية في إدارة الصراع الدولي، وأن موازين القوة لم تعد تُقاس فقط بالقوة العسكرية، بل بقدرة الدول على التحكم في موارد الطاقة، سلاسل الإمداد، والأنظمة المالية العالمية.

أ- **ملامح النظام الدولي والسيولة الاقتصادية:** النظام الدولي الحالي يتسم بالسيولة واللااستقرار؛ فبعد الأزمة المالية العالمية 2008 لم يعد أحادي القطبية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم يعد ثنائيًا، كما أن غياب التنسيق بين القوى الكبرى حال دون تشكّل نظام تعددي حقيقي. هذه السيولة تنعكس اقتصاديًا في اضطراب النظام التجاري والمالي العالمي، حيث تتزايد حدة المنافسة بين الولايات المتحدة،

أوروبا، الصين وروسيا حول التحكم في التكنولوجيا والطاقة والتمويل الدولي، وهي عناصر أصبحت تعيد تشكيل أولويات النظام الاقتصادي العالمي.

ب- **أدوات الحرب الاقتصادية** أثبتت الحرب أن العقوبات الاقتصادية والمالية أصبحت معادلًا استراتيجيًا للقوة العسكرية. إذ لجأ الغرب إلى تجميد الأصول الروسية، تقييد تعاملاتها البنكية عبر نظام "سويفت"، وتقليص قدرتها على الوصول إلى الأسواق العالمية، في محاولة لإضعاف اقتصادها وإقصائها من النظام المالي الغربي. وفي المقابل دفعت هذه الإجراءات روسيا والصين إلى تسريع بناء شبكات مالية وتجارية بديلة، وهو ما يعكس بداية تحول في ملامح النظام الاقتصادي العالمي نحو التعددية.

ت- **التكتلات الاقتصادية البديلة** عززت الحرب من أهمية التكتلات الاقتصادية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة "البريكس"، التي أنشأت مؤسسات مالية موازية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ هذا التوجه يسعى إلى تقليص الاعتماد على الدولار، وإيجاد نظام مدفوعات بديل، بما يمهد لإعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي بعيدًا عن الهيمنة الغربية.

ث- **أزمة العولمة والشرعية الاقتصادية** كشفت الأزمة أن العولمة الاقتصادية بصيغتها الغربية تواجه مأزقًا بنيويًا؛ فالمنظمات الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية لم تعد قادرة على استيعاب المتغيرات الجديدة خصوصًا مع صعود قوى ناشئة تطالب بنظام اقتصادي أكثر عدالة ومساواة. وهنا يتجلى البعد الاقتصادي للأزمة كأحد مداخل إعادة تشكيل النظام الدولي برمته.

ج- **موقع الدول الوسطى في الاقتصاد العالمي:** أمام هذه التحولات تواجه الدول الوسطى مثل مصر والهند وجنوب إفريقيا والبرازيل تحديًا استراتيجيًا يتمثل في تجنب الانحياز الكامل لأي من المعسكرين، والسعي لبناء دور اقتصادي مستقل عبر تفعيل حركة عدم الانحياز اقتصاديًا، وتحويلها إلى كتلة ضغط قادرة على التأثير في قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد.**(المشاط، 2022)**

ثانيًا- تأثير العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية

لا جدال في أن العولمة أحدثت تأثيرات عميقة على الدولة الوطنية وسيادتها، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وقد انقسمت المقاربات الفكرية التي درست العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية إلى **ثلاث تيارات رئيسية:**

1- **التيار الأول** يرى أن العلاقة بين العولمة والسيادة علاقة عكسية؛ فكلما توسعت العولمة وتشعبت في مختلف مجالات الحياة، تراجع الدور التقليدي للسيادة على الإقليم والسكان، وهو ما قد يقود في النهاية إلى تلاشي مفهوم الدولة القومية نفسه. ويُعد أوهيمي كينشي من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، حيث يؤكد أن العولمة تسهم في إضعاف نفوذ الدولة وتراجع مكانتها تدريجياً لصالح قوى أخرى، مثل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية. وبناءً على ذلك، فإن السيادة الكلاسيكية التي كانت الدولة تمارسها على شعبها ضمن حدودها الإقليمية باتت مهددة بالتحول أو الزوال، في ظل الانخراط المتزايد في منظومة العولمة وما تفرضه من قيود على النظام الدولي الجديد. وفي السياق ذاته، يذهب ويليام والاس إلى أن العولمة الاقتصادية من خلال الاستثمار العابر للحدود، والإنتاج متعدد الجنسيات، وحركة الهجرة، وشبكات الاتصالات والنقل العالمية، تؤدي إلى تآكل

الحدود التقليدية للدولة القومية، مما يفقدها وظيفتها كمجال مميز لتشكيل الهوية السياسية وممارسة الفعل السياسي.

2- **التيار الثاني** يقدم رؤية أكثر توازناً، حيث يعترف بتأثير العولمة على السيادة الوطنية، لكنه يؤكد أن السيادة ليست بالهشاشة التي تسمح بانهيارها التام. فالوظائف الجوهرية للدولة، مثل توفير الخدمات الاجتماعية، وبناء البنية التحتية، وحماية البيئة، لا يمكن الاستغناء عنها أو نقلها إلى مؤسسات عابرة للحدود. كما أن النخب الحاكمة في مختلف الدول حريصة على الحفاظ على سيادتها، وتسعى إلى تكييفها مع متغيرات العولمة بدلاً من التفريط فيها. وبهذا المعنى، فإن السيادة تشهد إعادة صياغة لوظائفها ومجالاتها بما يتلاءم مع الواقع الجديد، دون أن يؤدي ذلك إلى إلغائها بالكامل.

3- **التيار الثالث** وهو الأقل انتشاراً في الأدبيات المعاصرة، يذهب أصحابه إلى أن العولمة ليست سوى ظاهرة مؤقتة، تتعارض بطبيعتها مع مصالح معظم الدول القومية. ومن ثم فإن مقاومة هذه الدول لمفاعيل العولمة سترغمها على الانحسار أو التراجع. بل إن بعض ممثلي هذا الاتجاه يتنبأون بزوال العولمة ذاتها في المستقبل، نتيجة رفض متنامٍ من جانب الدول القومية لاستمرارها بما تمثله من تهديد لبقائها وهويتها. (حسون وحسن، 2021)

لم تنشأ العولمة من فراغ، وإنما جاءت نتيجة تفاعل مؤسسات وقوى متعددة، مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، إلى جانب حلف شمال الأطلسي وشبكة الإنترنت. غير أن منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات تمثلان أبرز آليتين أثرتا بشكل مباشر في صياغة العولمة الاقتصادية وإعادة تشكيل مفهوم السيادة الوطنية. فمنذ تأسيسها، حصلت

منظمة التجارة العالمية على سلطة تشريعية فعلية مكّنتها من إصدار قرارات ملزمة لأعضائها، وهو ما جعل اتفاقياتها مصدرًا تشريعيًا في القانون الدولي، الأمر الذي أجبر الدول على التنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية مقابل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وفي السياق نفسه، برزت الشركات متعددة الجنسيات كقاطرة للنظام الرأسمالي العالمي، تتجاوز أدوارها المجال الاقتصادي لتشمل أبعادًا سياسية وثقافية، معتمدة على قوتها المالية والتكنولوجية لتدويل الاقتصاد وتوجيه مساراته، بما يساهم في دمج اقتصاديات دول الجنوب داخل الاقتصاد العالمي، مع تقليص استقلالية قراراتها الوطنية **وسيتم تناول ذلك فيما يلي:-**

1- مظاهر تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية

منذ تأسيسها، منحت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لهذه المؤسسة سلطة تشريعية فعلية، بحيث بات بإمكانها إصدار قرارات ملزمة لجميع أعضائها بشكل منفرد. وهو ما جعل من اتفاقياتها مرجعاً تشريعياً في القانون الدولي العام. ويترتب على ذلك أن الدول الراغبة في الانضمام إليها مطالبة بالتنازل عن جزء من سيادتها الوطنية، ولا سيما في المجال الاقتصادي، مقابل الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. لقد أسهمت المنظمة في إعادة صياغة مفهوم السيادة، حيث انتقل من المفهوم التقليدي المطلق إلى المفهوم الحديث النسبي. وقد انعكس هذا التحول في عدة مجالات تشريعية، اقتصادية وقانونية، وهو ما استغلته القوى الكبرى لصالح تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية الخاصة، في أحيان كثيرة على حساب مصالح الدول النامية. (رفيقة وآخرون، 2017)

2- تأثير الشركات متعددة الجنسيات على السيادة الوطنية

تمثل الشركات متعددة الجنسيات إحدى أهم الأدوات التي عززت العولمة الاقتصادية. فهي لم تعد مجرد فاعل اقتصادي ضخم، بل تحولت إلى قاطرة للنظام الرأسمالي العالمي، تتحكم في توجهاته وتعيد صياغة بنيته. لقد نشأت هذه الشركات في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لكنها في الوقت نفسه تسهم في إعادة إنتاجه وترسيخه. وقد تجاوز نفوذ هذه الشركات البعد الاقتصادي ليشمل الأبعاد السياسية والثقافية، مستندةً إلى إمكانياتها المالية والتكنولوجية الهائلة، وقدرتها على تدويل الاقتصاد وتوجيه مساراته. وهي بذلك تعمل على دمج اقتصاديات دول الجنوب ضمن الاقتصاد العالمي، بشكل يجعلها أكثر خضوعاً لتأثيراته، ويحد من استقلالية قراراتها الوطنية. (رفيقة وآخرون، 2017)

ثالثًا- دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في تعزيز الانفتاح

صندوق النقد الدولي ودوره في ترسيخ العولمة الاقتصادية

يُعتبر صندوق النقد الدولي أحد أبرز الفواعل في تكريس العولمة الاقتصادية وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، وذلك من خلال وظائفه وآلياته الملزمة التي تجسد فلسفة الليبرالية الرأسمالية في الاقتصاد الدولي. فمنذ إنشائه عام 1947، أخذ الصندوق على عاتقه مهمة ضبط أسعار الصرف، ومنع تقلبات العملات التي كانت سببًا في أزمات اقتصادية وموجات مضاربة حادة خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

1- عولمة النظام المالي والنقدي شكّل الصندوق ركيزة أساسية في إرساء قواعد النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بالتنسيق مع بقية مؤسسات "بريتون وودز." وفي البداية ظلّت الأسواق المالية تحت إشراف وطني مباشر، لكن منذ

تسعينيات القرن الماضي برزت أسواق مالية عابرة للحدود تتجاوز قدرة الدول على الضبط، مما عزز دور الصندوق كمنظّم عالمي وقد تم توسع نفوذ الصندوق عبر

- تكثيف برامج التقويم الهيكلي.
- فرض مدونات "حسن السلوك" الاقتصادي.
- توسيع الاستشارات الدورية مع الدول الأعضاء. (مهيدي، 2017)

هذه السياسات قلّصت من سيادة الدول، خصوصًا النامية منها، وأخضعتها لرقابة شبه مباشرة من الصندوق، بما يشبه وصاية اقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية وبرامج إعادة الهيكلة والتثبيت التي يشرف عليها الصندوق أسهمت في:

- إعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليص المداخيل الحقيقية للطبقات الضعيفة.
- تعزيز اقتصاديات التصدير القائمة على العمالة الرخيصة.
- ترسيخ ما يُعرف بـ "عولمة الفقر."

2- تحرير التجارة الدولية

ساهم الصندوق في الدفع نحو تحرير المبادلات التجارية وجعلها متعددة الأطراف، بعيدًا عن النمط الثنائي التقليدي استند إلى مبادئ التبادل المتكافئ، لكنه في الواقع واجه مقاومة من الدول الصناعية الكبرى التي واصلت اتباع سياسات حمائية، وهو ما أوجد ظاهرة "الفشل السوقي" وأما الدول النامية، فوجدت نفسها مضطرة إلى التخلي عن السياسات الحمائية والتكيف مع قواعد التجارة الحرة، تحت ضغط برامج الصندوق. إن اتفاقيات مثل اتفاق مراكش (1994) وإنشاء منظمة التجارة العالمية عززت التعاون الثلاثي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في اتجاه

عولمة الاقتصاد؛ هذا التوجه أدى إلى تآكل سلطات الدول على قطاعات استراتيجية (كالزراعة، الاتصالات، الموارد الطبيعية، الصحة...)، مما جعل الصندوق أداة رئيسية في تقييد السيادة الاقتصادية وإخضاع الدول لآليات السوق العالمية. (مهيدي، 2017)

3- الأثر السياسي والاجتماعي

بتطبيق سياسات التقشف، الخصخصة، وفتح الحدود، فقدت كثير من دول العالم الثالث وشرق أوروبا سلطتها على السياسات الجبائية والنقدية وقد أصبح الصندوق بمثابة "حكومة موازية" تعمل إلى جانب المؤسسات الوطنية، لكنه يفرض أولوياته وفق مصالح رأس المال العالمي كما يتكامل دوره مع البنك الدولي ونادي باريس ولندن ومجموعة الثماني (G8) في إطار ما يشبه استعمارًا اقتصاديًا جديدًا، قوامه فرض الليبرالية الاقتصادية وإدارة العولمة المالية. (مهيدي، 2017)

دور منظمة التجارة العالمية في الانفتاح التجاري

مبادئ منظمة التجارة العالمية

أرست اتفاقية الجات لعام 1947، وعلى مدى ما يقارب نصف قرن، الأسس والمبادئ الدولية المنظمة للتجارة في السلع بين الأطراف المتعاقدة ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية، تم تثبيت هذه القواعد وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات جديدة، مثل التجارة في الخدمات والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وبذلك، أصبحت مبادئ الجات 1947 الركيزة الأساسية لاتفاقيات المنظمة، وهي التي تشكل بدورها الأسس الجوهرية للنظام التجاري متعدد الأطراف. **ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:**

1- **مبدأ الدولة الأكثر رعاية:** يقوم هذا المبدأ على أن أي ميزة أو معاملة تفضيلية يمنحها بلد عضو لتسهيل النفاذ إلى أسواقه، تُمنح فورًا وبدون قيد أو شرط إلى جميع أعضاء المنظمة، بما يضمن منع أي تمييز على أساس المنشأ أو الجنسية.

ويُعد هذا المبدأ العمود الفقري لفلسفة تحرير التجارة الدولية، حيث ورد في المادة الأولى من اتفاقية الجات، والمادة الثانية من اتفاقية الجاتس، والمادة الرابعة من اتفاقية تريبس ورغم طابعه الإلزامي، فقد سمحت الاتفاقيات بعدد من الاستثناءات الموضوعية، **أهمها:**

- الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تُلغى بموجبها الرسوم والحواجز بين الدول الأعضاء مع اعتماد تعريفة موحدة تجاه الخارج.
- مناطق التبادل الحر التي تُلغى فيها الحواجز بين أعضائها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الخاصة تجاه الدول الأخرى.
- الامتيازات والتفضيلات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية في إطار المعاملة الخاصة والتفضيلية. (الإدريسي، 2024)

2- **مبدأ المعاملة الوطنية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك المنتجة محليًا، بحيث لا يجوز منح الأفضلية للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية المماثلة. ويُطبّق هذا المبدأ كذلك في إطار الخدمات (الجاتس) وحماية الملكية الفكرية (تريبس). وقد جاء النص عليه في المادة الثالثة من اتفاقية الجات، ويهدف بالأساس إلى ضمان حياد السياسات الداخلية بحيث تطبق الإجراءات أو القيود بشكل متساوٍ على السلع المحلية والمستوردة، طالما كانت مثيلة. وأي انحراف عن هذا المبدأ يُعد انتهاكًا صريحًا لالتزامات المعاملة الوطنية.

3- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** أُقر هذا المبدأ منذ عام 1966 بعد إضافة الجزء الرابع إلى أحكام اتفاقية الجات. ويُعنى بدعوة الدول المتقدمة إلى منح الدول النامية مزايا تفضيلية دون المطالبة بالمعاملة بالمثل، وذلك لتمكينها من تطوير

اقتصاداتها وتوفير بيئة مواتية لنموها التجاري. ويُعد هذا المبدأ أحد الركائز التي تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة في النظام التجاري متعدد الأطراف.

4- **مبدأ الشفافية:** يقصد به وضوح السياسات التجارية للدول الأعضاء، بما في ذلك القوانين والتعليمات والإجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات الصلة بالتجارة، والإفصاح عن أي تغييرات قد تطرأ عليها. وقد عززت المنظمة هذا المبدأ عبر آلية "مراجعة السياسات التجارية"، التي تُجرى دوريًا على الدول الأعضاء، للتأكد من مدى انسجام سياساتها مع التزاماتها في الاتفاقيات متعددة الأطراف، وضمان بيئة تجارية قائمة على الوضوح والثقة المتبادلة. (الإدريسي، 2024)

دور المنظمة في تنظيم التجارة العالمية

تُعد التجارة الدولية من أهم الركائز الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصادات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، ومن هنا برز الدور المحوري للمنظمة العالمية للتجارة في تنظيم الاقتصاد العالمي وتطوير العلاقات التجارية بين الدول. فقد عملت المنظمة منذ تأسيسها على تيسير حركة التجارة الدولية ودعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال السياسات والاتفاقيات التي وضعتها لتنظيم مختلف مجالات التجارة، **حيث:** -

أ- اتفاق تنظيم تجارة السلع

مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، تحولت اتفاقية الجات إلى جزء أساسي من الإطار القانوني الجديد، حيث ورثت جميع المهام التي كانت تضطلع بها الاتفاقية القديمة، بما في ذلك الاتفاقيات الناتجة عن الجولات التفاوضية المختلفة وقد شكلت هذه النقلة إعادة صياغة جوهرية في تنظيم تجارة السلع سواء الصناعية أو الزراعية أو تجارة المنسوجات والملابس، ***وسيتم توضيح ذلك كما يلي:***

1- **تنظيم تجارة السلع الصناعية:** ركزت اتفاقية الجات على تحرير التجارة في السلع الصناعية مع استثناء قطاع المنسوجات والملابس. وفي جولة الأوروغواي تم إقرار بروتوكول خاص لتأمين نفاذ السلع المصنعة إلى الأسواق العالمية، متضمنًا أحكامًا إضافية لتحرير هذا القطاع. وتمثلت أهم نتائج الجولة في إقرار تنازلات جمركية متعددة الأشكال؛ فقد شمل ذلك الإعفاء الكامل لبعض القطاعات من الرسوم الجمركية، أو تخفيض نسب الرسوم وفق ما تلتزم به الدول في جداولها الرسمية، أو تثبيتها عند سقف محدد كما تضمنت الإجراءات تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية بما يتماشى مع مبدأ الشفافية.

2- **تنظيم تجارة السلع الزراعية:** يُعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات حساسية نظرًا لارتباطه المباشر بالأمن الغذائي والمواد الأولية لعدد من الصناعات. وقد استُبعدت السلع الزراعية من المفاوضات الأولى للجات، ما سمح للدول المتقدمة بفرض قيود واسعة ودعم سخي لمزارعيها. إلا أن جولة الأوروغواي جاءت لتضع الزراعة في صلب المفاوضات، وبعد مشاورات مطولة تم التوصل إلى اتفاقية الزراعة التي تضمنت التزامات جوهرية، من أبرزها: تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيًا (36% للدول المتقدمة و24% للدول النامية)، وحظر استحداث أشكال جديدة من دعم الصادرات الزراعية، والسماح بوضع قواعد للوقاية الصحية وحماية النباتات شريطة ألا تتحول إلى أدوات حمائية، كما فرضت الاتفاقية تحويل القيود غير الجمركية، مثل حصص الاستيراد، إلى تعريفات جمركية يتم تخفيضها لاحقًا.

3- **تنظيم تجارة المنسوجات والملابس:** كانت تجارة المنسوجات والملابس من القضايا الأكثر جدلاً بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ كانت تخضع لنظام الحصص الثنائية وفق اتفاقية الألياف المتعددة ورغم أن هذا النظام ضمن حصة دنيا

لصادرات الدول النامية، فإنه قيد قدرتها على التوسع الصناعي. لذلك طالبت تلك الدول بإدراج المسألة ضمن مفاوضات جولة الأوروغواي. وبعد نقاشات طويلة تم التوصل إلى اتفاق يقضي بدمج تجارة المنسوجات والملابس في إطار اتفاقية الجات على مراحل تمتد عشر سنوات بدءًا من 1995، مع الالتزام بإلغاء نظام الحصص تدريجيًا وتطبيق مبادئ تحرير التجارة كما نصت عليها الجات.

ب- تنظيم تجارة الخدمات(GATS)

تمثل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) أحد أبرز إنجازات جولة الأوروغواي، إذ كانت المرة الأولى التي يتم فيها إدراج قطاع الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1995 لتشكل أساسًا قانونيًا لتحرير التجارة في هذا القطاع الحيوي الذي يشهد نموًا متسارعًا ويستوعب أعدادًا متزايدة من العمالة. وقد نصت الاتفاقية على أن تجارة الخدمات تشمل كل توريد لخدمة مصدرها إقليم دولة عضو إلى إقليم دولة أخرى سواء عبر انتقال الأفراد، أو الشركات المتخصصة، أو عبر الوسائط الإلكترونية والمالية وبهذا المفهوم الواسع امتدت مظلة الاتفاقية لتغطي مجالات متعددة مثل الاتصالات، النقل، الخدمات المالية، التعليم، الصحة، الخدمات البيئية، وحتى بعض الأنشطة الإنسانية وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها وسّعت نطاق العولمة ليشمل قطاع الخدمات إلى جانب السلع مما جعلها إحدى الركائز الأساسية لهيكلة الاقتصاد العالمي المعاصر.

ت- مجال تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تشمل أحكام اتفاقية الجاتس نطاقًا واسعًا يمتد ليغطي الجوانب المادية والشخصية معًا الأمر الذي يمنحها طابعًا شاملاً في تنظيم قطاع الخدمات، **حيث:**

1- **على المستوى المادي:** حددت الفقرة الثالثة من المادة الأولى لاتفاقية الجاتس نطاق تطبيقها ليشمل جميع أنواع الخدمات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، مع استثناء الخدمات العامة التي تقدمها الهيئات الحكومية في إطار المرفق العام. ويقصد بهذه الخدمات تلك التي لا تُؤدى بهدف تجاري أو على أساس تنافسي. كما لم تقتصر الاتفاقية على تنظيم عملية عرض الخدمة فقط، بل امتدت لتشمل كافة مراحل تقديمها، بدءًا من التوريد والتوزيع والبيع، وصولًا إلى التسليم. وإضافة إلى ذلك، تسعى الاتفاقية إلى إزالة جميع أشكال القيود التي تفرضها الحكومات على تجارة الخدمات، سواء كانت قيودًا كمية أو نوعية، وحتى العراقيل التنظيمية التي قد تفرضها بعض المنظمات المهنية داخل قطاعاتها.

2- **على المستوى الشخصي: تُعد** اتفاقية الجاتس ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفقًا لمبدأ عدم التمييز بين الأعضاء، وهو من المبادئ الأساسية لعمل المنظمة. ومع ذلك فإن تطبيق الاتفاقية يتسم بطابع مساواتي شامل، حيث تُطبّق على جميع الدول دون استثناء، سواء كانت متقدمة أو نامية أو حتى ذات توجه اشتراكي سابق. غير أن هذا الطابع الموحّد يُثير انتقادات واسعة، إذ لا يمنح أي امتيازات حقيقية للدول النامية رغم ضعف قدرتها التنافسية في قطاع الخدمات مقارنة بالدول المتقدمة. وبالتالي فإن التنازلات التي تقدمها الدول الكبرى لا تحقق توازنًا فعليًا بين مصالح الطرفين، بل تكرس نوعًا من التفاوت في الاستفادة من أحكام الاتفاقية. (عبد الحق ولطفي، 2023)

رابعًا- التكتلات والعولمة الاقتصادية والتأثير الدولي

تشكل المتغيرات الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية لفهم طبيعة العلاقات الدولية، إذ لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها أو تضمن فاعلية سياستها الخارجية من دون قاعدة

اقتصادية صلبة بحيث أصبحت القدرة الإنتاجية والتجارية والمالية هي المعيار الجديد للقوة والنفوذ الدولي، **وفيما يلي بيان بشأن تأثير التكتلات الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي: –**

أ- **التكتلات الاقتصادية:** برزت التكتلات الاقتصادية كأحد أهم مظاهر التحولات في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أعادت القوى الكبرى رسم خريطة العلاقات الدولية وفق منطق التعددية الاقتصادية. فأُنشئت كيانات كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والنافتا بقيادة الولايات المتحدة، وتجمع الأبيك بقيادة اليابان، لتشكل قاطرات للنظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ هذه التكتلات لم تعد تقتصر على التعاون الإقليمي أو الجوار الجغرافي، بل أصبحت فضاءات اقتصادية عابرة للقارات تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية. فهي تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية، وضمان الأسواق، والتفوق التكنولوجي، وتقوية الموقف التفاوضي أمام التكتلات الأخرى. وبهذا المعنى، أصبحت التكتلات الاقتصادية حجر الزاوية في إعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية، ووسيلة لتعظيم النفوذ السياسي والاستراتيجي لأعضائها.

ب- **العولمة الاقتصادية:** جاءت العولمة الاقتصادية لتزيد من ترابط الاقتصادات الدولية وتشابكها، بحيث أصبح أي اضطراب في جزء من النظام العالمي ينعكس فورًا على بقية أجزائه. فقد حولت العولمة مركز الثقل من الاقتصادات الوطنية إلى الشركات العابرة للقوميات، ومن القرارات الوطنية إلى السياسات والمؤسسات الاقتصادية العالمية والعولمة لم تقتصر على تحرير التجارة وزيادة حجم الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال، بل أعادت صياغة قواعد اللعبة الاقتصادية على مستوى العالم. غير أن هذا الترابط أفرز في الوقت ذاته اختلالات بنيوية، أبرزها تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، وتركّز الثروة في يد أقلية صغيرة داخل

الدول وبينها، مما أدى إلى إعادة إنتاج أنماط جديدة من اللامساواة والاعتماد المتبادل غير المتكافئ.

ت- **الأزمات الاقتصادية:** لعبت الأزمات الاقتصادية دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل علاقات التأثير والتأثر الدولي. فمنذ أزمة الركود العالمي وتباطؤ النمو في الدول الصناعية، إلى أزمة الديون المزمنة في الدول النامية، بات الاقتصاد العالمي يعيش حالة من عدم الاستقرار البنيوي؛ هذه الأزمات كشفت هشاشة النظام المالي العالمي، وأضعفت قدرة الدول النامية على الاندماج الفاعل في النظام الاقتصادي الدولي دون الانضواء تحت إحدى التكتلات الكبرى.

ث- **انعكاسات على علاقات التأثير والتأثر:** من خلال التكتلات الاقتصادية، والعولمة، والأزمات، أعيد توزيع الأدوار داخل النظام الدولي **حيث:**

1. لم يعد الصراع إيديولوجيًا كما في الحرب الباردة، بل أصبح صراعًا اقتصاديًا- معرفيًا.
2. تزايدت قدرة القوى الكبرى على استخدام أدوات اقتصادية – من تجارة واستثمار وتكنولوجيا – لتعزيز نفوذها السياسي والاستراتيجي.
3. أصبحت الدول النامية أكثر هشاشة واعتمادًا على القوى الكبرى، لكنها في الوقت ذاته تبحث عن صيغ جديدة للتكتل أو التعاون من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية. (أمين، 2023)

خامسًا- تزايد السياسات الحمائية

الاتحاد الأوروبي في مواجهة سياسات ترامب

شهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تحولات جذرية بعد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ تبنت إدارته نهجًا حمائيًا في الاقتصاد، وفرضت رسومًا جمركية على الواردات الأوروبية، كان آخرها رسوم بنسبة 25% على الحديد

والصلب. هذه السياسات فجرت توترات تجارية متصاعدة، وضعت الاتحاد الأوروبي أمام تحديات استراتيجية تستوجب إعادة تقييم علاقاته مع واشنطن اقتصاديًا وأمنيًا وجيوسياسيًا، **حيث:**

أ- **التحديات الاقتصادية** أعاد ترامب تفعيل السياسات الحمائية عبر فرض رسوم جمركية على الصلب والألومنيوم الأوروبيين، مع التلويح بفرض قيود إضافية على السيارات والمنتجات الزراعية. في هذا السياق، يقف الاتحاد الأوروبي أمام ثلاثة مسارات رئيسية:

1. التفاوض الدبلوماسي: فتح قنوات مباشرة مع واشنطن للتوصل إلى تفاهمات تقلل من أثر الإجراءات الجمركية، سواء عبر اتفاقيات جديدة أو تعزيز واردات الغاز المسال والمعدات العسكرية الأمريكية.
2. الرد بالمثل: فرض رسوم جمركية انتقامية على المنتجات الأمريكية الرئيسية، مع اللجوء إلى منظمة التجارة العالمية لدحض السياسات الحمائية الأمريكية.
3. تنويع الشراكات: تقليل الاعتماد على السوق الأمريكية من خلال اتفاقيات تجارة حرة مع الصين والهند، وتوسيع التعاون مع كندا والمكسيك، إلى جانب تعزيز السوق الداخلية الأوروبية.

ب- **القضايا الأمنية والدفاعية** ترافق نهج ترامب مع انتقادات متكررة لدول الاتحاد الأوروبي بشأن ضعف إنفاقها الدفاعي داخل الناتو. في ظل احتمالية تراجع الالتزام الأمريكي بأمن أوروبا، يمتلك الاتحاد خيارين استراتيجيين:

1. زيادة الإنفاق الدفاعي داخل الناتو وتطوير برامج تسلح أوروبية حديثة.
2. بناء منظومة دفاعية مستقلة عبر تعزيز مبادرات مثل "البوصلة الاستراتيجية"، والاستثمار في الصناعات العسكرية الأوروبية. (خالد، 2025)

ت- التحديات الجيوسياسية

تفرض سياسات ترامب الخارجية على الاتحاد الأوروبي مقاربة أكثر تعقيدًا في ملفات روسيا، الصين، وأزمات الشرق الأوسط:

1. الحرب في أوكرانيا: في ظل احتمال تقارب أمريكي–روسي، يسعى الاتحاد إلى تعزيز الدعم المالي والعسكري لكييف، وضمان أمن الطاقة الأوروبي بعيدًا عن الاعتماد على موسكو.
2. إعادة التموضع الروسي في سوريا: تقليص النفوذ الروسي هناك يطرح مخاطر بترك فراغ استراتيجي قد تستفيد منه قوى أخرى، ما يستدعي دورًا أوروبيًا أكثر فاعلية لضمان الاستقرار الإقليمي.
3. العلاقة مع الصين: بينما يتبنى ترامب نهجًا تصادميًا، يميل الاتحاد الأوروبي إلى سياسة أكثر توازنًا تقوم على تجنب المواجهة المباشرة، مع تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيا وتوسيع التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.
4. قضايا الشرق الأوسط: استمرار انحياز واشنطن لإسرائيل وتهميش القضية الفلسطينية يفرض على الاتحاد الأوروبي تبني سياسة أكثر استقلالية، عبر دعم حل الدولتين وربط التعاون الاقتصادي مع إسرائيل باحترام حقوق الفلسطينيين. أما ملف الهجرة، فيتطلب تعزيز الشراكات مع دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن، إلى جانب وضع استراتيجية أوروبية موحدة لمعالجة الظاهرة.

ث- نحو سياسة أوروبية أكثر استقلالية

تكشف التجربة مع إدارة ترامب عن حاجة ملحة إلى تعزيز استقلالية القرار الأوروبي، سواء عبر بناء منظومة دفاعية ذاتية أو عبر لعب دور دبلوماسي نشط في حل النزاعات الإقليمية. كما يفرض استمرار السياسات الأمريكية غير المتوازنة على أوروبا

ضرورة الاستثمار في الاستقرار الإقليمي (سوريا، العراق، ليبيا) للحد من تداعيات الهجرة والصراعات المسلحة على أمنها الداخلي. (خالد، 2025)

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج

1- أظهرت الحرب الروسية–الأوكرانية أن الاقتصاد لم يعد مجرد مجال مكمّل للسياسة أو الحرب، بل أصبح أداة مركزية لإدارة الصراعات الدولية من خلال العقوبات والتحكم في الطاقة وسلاسل الإمداد والأنظمة المالية.

2- أثبتت التحولات الدولية الأخيرة أن العولمة الاقتصادية التقليدية تواجه أزمة شرعية ومأزقًا بنيويًا، حيث لم تعد المؤسسات الدولية القائمة قادرة على استيعاب صعود القوى الناشئة أو ضمان عدالة النظام الاقتصادي العالمي.

3- العولمة الاقتصادية أسهمت في تآكل السيادة الكلاسيكية للدول، لكنها في المقابل دفعتها لإعادة تعريف وظائفها بما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد، مع صعود أدوار فاعلين غير دوليين مثل الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية.

4- لعب صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه دورًا محوريًا في ضبط أسعار الصرف وإرساء أسس النظام المالي الدولي، لكنه مع برامج التقويم الهيكلي وتوسيع الاستشارات الدورية أصبح أداة للرقابة الاقتصادية العابرة للحدود، مما قلّص من سيادة الدول النامية.

5- أسهمت سياسات الصندوق (التقشف، الخصخصة، اقتصاد التصدير) في إضعاف الطبقات الهشة وتقليص الدخول الحقيقية، وهو ما رسّخ ظاهرة "عولمة الفقر" وأوجد آثارًا اجتماعية سلبية خاصة في دول الجنوب.

6- ساهم التعاون بين صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في فرض أنماط جديدة من تحرير التجارة، أفضت إلى تآكل السلطات الوطنية على القطاعات الاستراتيجية (كالزراعة والموارد الطبيعية)، مما جعل مؤسسات العولمة أدوات لتقييد الاستقلال الاقتصادي.

7- وسّعت منظمة التجارة العالمية نطاق العولمة ليشمل الخدمات، عبر اتفاقية الجاتس، وهو ما جعل الانفتاح الاقتصادي أكثر شمولًا، لكنه زاد من التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية بسبب ضعف قدرة الأخيرة على المنافسة في هذا القطاع.

8- رغم أن مبادئ مثل الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية تعكس عدالة نظرية في النظام التجاري متعدد الأطراف، إلا أن تطبيقها الفعلي منح الأفضلية للدول المتقدمة، فيما بقيت الدول النامية مقيدة بقدراتها المحدودة وعدم استفادتها المتوازنة من الامتيازات.

9- التكتلات الاقتصادية أصبحت أداة مركزية لإعادة تشكيل النظام الدولي إذ لم تعد مجرد تعاون إقليمي، بل تحولت إلى فضاءات اقتصادية عابرة للقارات، تعزز النفوذ السياسي والاستراتيجي للقوى الكبرى.

10- العولمة الاقتصادية عمّقت الترابط العالمي لكنها أفرزت اختلالات بنيوي مثل زيادة الفجوة بين الشمال والجنوب، وتركيز الثروة بيد أقلية، ما خلق أنماطًا جديدة من عدم المساواة.

11- الأزمات الاقتصادية كشفت هشاشة النظام المالي العالمي حيث أثّرت على اندماج الدول النامية، وجعلتها أكثر اعتمادًا على التكتلات الكبرى لمواجهة تقلبات الاقتصاد الدولي.

12- الصراع الدولي انتقل من الطابع الإيديولوجي إلى الطابع الاقتصادي-المعرفي إذ باتت أدوات النفوذ تعتمد على التجارة، الاستثمار، والتكنولوجيا أكثر من الأيديولوجيات التقليدية.

13- السياسات الحمائية الأمريكية في عهد ترامب أعادت خلط الأوراق الاقتصادية والسياسية حيث دفعت الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن بدائل، سواء عبر تنويع الشراكات أو تعزيز استقلاليته الدفاعية والسياسية.

التوصيات

1. على الدول النامية والناشئة دعم مشاركتها في تكتلات مثل "البريكس" ومنظمة شنغهاي، لتقليل الاعتماد على الدولار والهيمنة الغربية، وتوسيع خياراتها الاقتصادية.
2. ينبغي على الدول وخاصة النامية تطوير سياسات مرنة تحافظ على استقلالها الاقتصادي مع الانفتاح على النظام العالمي، بما يحقق التوازن بين الاندماج الدولي وحماية القرار الوطني.
3. إنشاء آليات ومؤسسات مالية وتجارية إقليمية أو دولية أكثر عدالة، تعكس مصالح مختلف الأطراف، وتحد من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الغربية التقليدية.
4. ضرورة أن تراعي برامج صندوق النقد الدولي خصوصيات الدول النامية بدلًا من فرض وصفات موحدة تؤدي إلى إضعاف البنى الاجتماعية والاقتصادية.
5. من المهم أن تتبنى منظمة التجارة العالمية آليات أكثر عدالة لحماية مصالح الدول النامية، خاصة في القطاعات الحساسة كالزراعة والخدمات، بما يحقق إنصافًا اقتصاديًا أكبر.
6. تنويع الشراكات الاقتصادية والسياسية للدول النامية والمتقدمة لتقليل الاعتماد على قوة واحدة أو تكتل واحد، وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

7. تعزيز استقلالية القرار الأوروبي والدولي من خلال بناء منظومات دفاعية ذاتية وتوسيع البدائل التجارية بعيدًا عن الضغوط الأمريكية.
8. تطوير سياسات أكثر عدالة في إدارة العولمة عبر إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتقليص التفاوتات بين الشمال والجنوب.

نموذج عمل مقترح لتحجيم ضرر الحمائية في ظل العولمة

المحور الأول: تحديد المشكلة والسياق

تزايد السياسات الحمائية (مثل فرض الرسوم الجمركية والقيود التجارية) يهدد انسيابية حركة التجارة الدولية ويؤثر سلبًا على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، تقليص فرص الاستثمار، إضعاف سلاسل الإمداد، وزيادة فجوة التنمية؛ ومن هنا تأتي أهمية صياغة آليات تقلل من آثار الحمائية دون الإضرار بمكاسب العولمة الاقتصادية.

المحور الثاني: الأهداف الاستراتيجية

1. تعزيز التوازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية.
2. دعم قدرة الدول النامية على مواجهة الصدمات الناتجة عن الحمائية.
3. تعزيز الشفافية والالتزام بالقواعد التجارية الدولية.
4. تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على التعاون والتكامل.

المحور الثالث: الأدوات والآليات المقترحة

1. **آليات دولية:** تفعيل دور منظمة التجارة العالمية وآليات التحكيم التجاري الدولي.
2. **آليات وطنية:** اعتماد سياسات دعم تنافسية (كالابتكار الصناعي وتحفيز الصادرات) بدلًا من الحمائية التقليدية.

3. **آليات تعاون إقليمي:** إنشاء تحالفات اقتصادية إقليمية لتقليل الاعتماد على الأسواق الحمائية.
4. **أدوات تقنية:** الاعتماد على التحول الرقمي في التجارة (التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية) لتجاوز الحواجز التقليدية.

المحور الرابع: النتائج المتوقعة

1. تخفيف الآثار السلبية للحمائية على حركة التجارة والاستثمار.
2. خلق بيئة تجارية أكثر مرونة وتكيفًا مع الأزمات.
3. تعزيز الثقة بين الشركاء التجاريين من خلال الالتزام بالقواعد.
4. دعم استدامة النمو الاقتصادي عالميًا وتقليل الفوارق التنموية.

المحور الخامس: التوصيات العملية

1. تشجيع الحوار الاقتصادي الدولي بين الدول الكبرى والدول النامية.
2. زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لدعم التجارة العابرة للحدود.
3. صياغة سياسات بديلة عن الحمائية، مثل الحوافز الضريبية والدعم الموجه للقطاعات الإنتاجية.
4. تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي لرصد وتحليل أثر الحمائية على الاقتصاد العالمي واقتراح حلول واقعية.
5. تفعيل آليات إنذار مبكر لمراقبة التوجهات الحمائية عالميًا والتعامل معها استباقيًا.

مراجع

- أبو جمعة، محمود حسين، (بدون تاريخ)، تحديات العولمة ودورها في تنمية وتطوير الموارد البشرية، مؤسسة التعليم العالي في طرابلس جامعة جينان، لبنان.
- أبو سبيحة، المبروك محمد أبو القاسم، (2017)، العولمة وأثرها على عمليات التنمية في البلدان النامية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد 25، ليبيا.
- الإدريسي، محمد كرموطي، (2024)، منظمة التجارة العالمية، مجلة المعرفة العدد التاسع عشر.
- المتولي، أحمد عزت محمود، (2021)، أثر الإنفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي المصري (2000 – 2018)، المركز الديمقراطي العربي.
- أمين، شهد جمال محمد، (2023)، المتغيرات الاقتصادية ودورها في التأثير والتأثر الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 94.
- باله، صباح، (2017)، العولمة، الموسوعة السياسية.
- بدون اسم، (2021)، العلاقات الدولية.. المفهوم والتطور، الجامعة المستنصرية، العراق.
- بدون اسم، (2021)، ما هو النظام الدولي، معهد البحرين للتنمية السياسية.
- بدون اسم، (2025)، الهيمنة الناعمة وقوة النفوذ.. قراءة في موقع العولمة بين الأقطاب الثلاثة، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات.
- بعيطيش، يوسف، (2020)، ظاهرة العولمة .. بين الجدل وتفكيك المضمون، المركز العربي للبحوث والدراسات.

- بلحاج، ميلود عامر، (2018)، مآلات النظام الدولي الجديد : التحولات والرهانات، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 158، لبنان.
- الجبوري، زهير حمودي، (2022)، النظام العالمي وحتمية التغيير، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، رئاسة مجلس الوزراء، العراق.
- جلول، العقون، (2021)، الحداثة، العولمة والتنمية المستديمة و تباين المسارات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2.
- حسان، أشرف محمود أمين، 2022)، الموقف النقدي من النظام العالمي الجديد (إمبراطورية العولمة): دراسة في فلسفة أنطونيو نيجري السياسية، مجلة كلية الآداب بقنا، المجلد 31، العدد 57، جامعة قنا.
- حسون، محمد وحسن، أنس علي، (2021)، تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول،)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – علمية وبحثية. جامعة تشرين العدد (43)، السلسلة (4)، الجزائر.
- خالد، يارا، (2025)، خيارات الاتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتحدة: المحددات والاحتمالات، مركز ترو للدراسات.
- خليل، شذى، (2018)، العولمة الاقتصادية : اندماج بين الشرق والغرب ام تعميق للفوارق بينهما..، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- رشيدة، شعبان شامي، (2007)، الحماية التجارية بين النظرية والتطبيق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 1.
- رفيقة، فصوري وبوسته جمال، (2017)، العولة الاقتصادية وتأثيرها على السيادة الوطنية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 8، الجزء 2.

- سراج، عبد الله، (2023)، العولمة والأزمات الاقتصادية، سلسلة كتيبات تعريفية، موجه إلى الفنة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، العدد (42).
- سيف الدين، محمد أيمن، (بدون تاريخ)، النظام الدولي: قراءة تاريخية وتصورات مستقبلية، مركز مقاربات للتنمية السياسية.
- شيبة، هند خلف كمال الدين، (2023)، أثر العولمة الاقتصادية على استراتيجيات تصميم العملية الإنتاجية بفروع الشركات متعددة الجنسيات في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، مصر.
- صبحي، مجدي،(2017)، الحمائية وتصاعد القومية الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، س55, ع218، مصر.
- العامري، حيدر زاير عبوسي، (2022)، الأزمات الدولية وأثرها في تحولات النظام الدولي: أزمة جائحة كورونا وآثارها على واقع ومستقبل النظام الدولي أنموذجا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة دمشق، مج38, ع3، مصر.
- العاني، حامد شاكر، (2015)، النظام العالمي الجديد (العولمة: أنواعها، وكيف نشأت، ولماذا وجودها الآن؟)، شبكة الألوكة.
- عبد الحق، مباركي ولطفي، حسيان، (2023)، دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق الفعالية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري– قيزج ودو، الجزائر.
- عبد الله، فرج، (2023)، ماهية العولمة الاقتصادية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر.

- عبد الله، هبة سيد محمد احمد، (2019)، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على مظاهر الاستهلاك لدى الأسرة المصرية دراسة ميدانية في محافظة الجيزة، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، المجلد 47، العدد 10.
- عثمان، سمير عثمان، (2017)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 8، العدد 1.
- على، مغاورى شلبي وعيسى، محمد عبد الشفيع ومحمود، دينا وجمال، مايكل، (2019)، أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية، معهد التخطيط القومي، مصر.
- عمار، جعفري، (2018)، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة "سياسة تخفيض العملة نموذجا – مع الإشارة إلى حالة الصين"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- الفالح، سلطان عبد الكريم عقله، (2020)، دور التحولات الاقتصادية العالمية في تغيير بنية النظام الدولي: مبادرة الحزام والطريق أنموذجا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
- فتح الله، محمود، (2023)، حروب تجارية: خصائص "الحمائية الجديدة" وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- فرج الله، كاترين، (2023)، نحو تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- محمد، شعبان رأفت، (2017)، الآثار الاقتصادية المترتبة على الممارسات الاحتكارية الضارة، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر.

- محروس، محمد، (2023)، أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر خلال الفترة 1970 – 1981، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية، المجلد8، العدد15، جامعة الإسكندرية، مصر.
- المشاط، عبد المنعم، (2022)، خبايا النظام الدولي المعاصر، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- مهيدي، مهند محمد، (2017)، دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة العدد 18.
- نجا، علي عبد الوهاب إبراهيم، (2011)، تحليل أثر العولمة عل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970 – 2007، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد 1، مصر.
- نور، ناريمان آدم محمد، (2017)، أثر العولمة الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية: السودان نموذجا الفترة الزمنية 2010–2015 م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- بدون اسم، (2008)، أثر العولمة في الفكر العربي الحديث، متاح على الرابط: https://gamalnassar.com/

المراجع الأجنبية

- Hung, Nguyen Tan Tran, Thi Kim Oanh & Chu Thi Thanh Trang, (2024), The impact of economic freedom on economic growth in countries with high and low regulatory quality—lessons for Viet Nam, humanities and social sciences communications , 11.
- Ivana Brkić & Nikola Gradojević & Svetlana Ignjatijević, 2020. "The Impact of Economic Freedom on Economic

Growth? New European Dynamic Panel Evidence," JRFM, MDPI, vol. 13(2),

- Yasser, Mai and amr abdelmegiud, (2023), The impact of Economic freedom on economic growth: Evidence from SAARC, The Scientific Journal of Commercial Research (Mansoura University), vol. 48, No. 1.